



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

نشرة الأمن الغذائي

العدد 33- النصف الثاني من العام 2025





MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

نشرة الأمن الغذائي

العدد 33 - النصف الثاني من العام 2025

فريق البحث:

أنمار رفيدي
صبري يعاقبة

مراجعة وتحرير:

د. سيف الدين عودة

تدقيق لغوي:

أحلام الخطيب

تصميم جرافيك:

أحمد ديسان

© معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

القدس ورام الله

2026

حقوق الطبع والنشر محفوظة (ماس)

أُعدت النشرة بتبرع كريم من الدكتور نبيل قدومي مشكوراً

في هذا العدد...

افتتاحية

1

إضاءة على أهم محتويات العدد

3

1. آخر مستجدات الأمن الغذائي (حتى نهاية كانون الأول 2025)

4

قمة النظم الغذائية العالمية الثانية - تموز 2025

4

هندسة التجويع: ما قبل وقف إطلاق النار وما بعده

05

أزمات مُتفاقمة في الضفة الغربية: الأرض والزراعة والمياه

10

استمرار ارتفاع أسعار اللحوم قبيل شهر رمضان

13

2. تطورات أسعار الغذاء في فلسطين والعالم

16

أسعار الغذاء العالمية (تموز - كانون الأول 2025)

16

أسعار الغذاء في الأسواق الفلسطينية (تموز - كانون الأول 2025)

19

مؤشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لأسعار الغذاء مقارنة بمؤشر "الفاو" لأسعار الغذاء

21

3. مراجعة الأدبيات

23

موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2025 : معالجة تضخم أسعار الغذاء العالمي من أجل الأمن الغذائي والتغذية

23

هندسة الجوع في غزة والعالم

25

مُحاولات جديدة لقياس انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة

27

تقييم المنهجيات القياسية لانعدام الأمن الغذائي

28

مُداخلات وتقديرات نظرية للتفكير في فلسطين والسيادة على الغذاء

29

التعاريف

25



Credit: www.reuters.com



افتتاحية

يواصل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) إصدار نشرة الأمن الغذائي منذ العام 2009، بوصفها أداة تحليلية دورية ترصد التحولات التي يشهدها هذا القطاع الحيوي في فلسطين، وتوفر مرجعاً علمياً داعماً لصانعي السياسات والمؤسسات العاملة في مجالات الإغاثة والتنمية. وعلى مدار السنوات الماضية، تطورت النشرة لتواكب تعقيدات الواقع الفلسطيني، منتقلةً من متابعة مؤشرات الأمن الغذائي إلى تفكيك محدداته البنيوية في سياق سياسي واقتصادي شديد الهشاشة.

إلا أن التطورات منذ حرب الإبادة والتجويع على قطاع غزة في السابع من تشرين الأول عام 2023، وما تبعها من حصار وممارسات قمعية واعتداءات في الضفة الغربية أيضاً، فرضت تحولاً جوهرياً في مقاربة النشرة، فلم يعد الحديث يقتصر على ”الأمن الغذائي“، بل بات توصيف الحالة الأدق هو ”انعدام الأمن الغذائي“. ويأتي ذلك في ظل الاستخدام المنهجي لسياسات التجويع كأداة في سياق العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما رافقه من تدمير واسع النطاق لمقومات الحياة والإنتاج، وتعطيل شبه كامل لمنظومات الإمداد الغذائي.

ويصدر هذا العدد في مرحلة مفصلية أعقبت وقف إطلاق النار في تشرين الأول 2025، وهي مرحلة تحمل في طياتها تناقضاً واضحاً بين بوادر التهذئة من جهة، واستمرار مظاهر التدهور البنيوي من جهة أخرى. فعلى الرغم من التحسن النسبي في بعض المؤشرات الإنسانية، تكشف المعطيات عن استمرار القيود المفروضة على تدفق السلع، وتعمق آثار التدمير الذي طال البنية الاقتصادية والزراعية، سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية. وبالتالي، لم تعد أزمة الأمن الغذائي في فلسطين تعكس اختلالاً ظرفياً في توفر الغذاء أو الوصول إليه، بل باتت تشير إلى تآكل تدريجي في بنية النظام الغذائي ككل، بما يشمل الإنتاج المحلي، وسلاسل الإمداد، وأنماط الاستهلاك. ويعكس ذلك انتقال الأزمة من حالة طارئة إلى وضع ممتد تتشابك فيه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

في هذا السياق، تأتي هذه النشرة امتداداً لجهود المعهد البحثية خلال الفترة الماضية في توثيق وتحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للعدوان، مع تركيز خاص على استشراف متطلبات الاستجابة الإغاثية، وإعادة الإعمار، وتعزيز صمود النظم الغذائية. كما تسلط الضوء على التحولات التي طرأت على أنماط السيطرة على الموارد الطبيعية وسلاسل الإمداد، بما يعكس استمرار التحديات أمام تحقيق أي شكل من أشكال السيادة الغذائية.

يتناول هذا العدد أحدث المستجدات المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك طبيعة السلع المسموح بدخولها إلى قطاع غزة خلال فترة وقف إطلاق النار، واستمرار استهداف البنية الداعمة للإنتاج الغذائي في الضفة الغربية،



خاصة فيما يتعلق بالأراضي والموارد المائية. كما يناقش تطورات أسعار الغذاء محلياً وعالمياً، مع إبراز أزمة ارتفاع أسعار اللحوم، ويستعرض أبرز ما جاء في التقارير الدولية الحديثة، لا سيما تلك الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، إضافة إلى نقاشات نظرية ومنهجية حول قياس انعدام الأمن الغذائي واستشراف التدخلات اللازمة لمواجهته.

فراس ملحم

المدير العام



إضاءة على أهم محتويات العدد

- استعرضت قمة النظم الغذائية الثانية أبرز التقدم الحاصل في أهدافها، وسط انتقادات حول أجندتها ومواضيعها.
- انخفض عدد السكان الذين يعانون من ظروف المجاعة والطوارئ في الأمن الغذائي في قطاع غزة، إلا أن الأزمة لم تُحل بعد.
- يبقى التعافي الكامل من انعدام الأمن الغذائي مُعقلاً وسط تضيق كبير على دخول المواد ذات القيمة الغذائية العالية.
- في الشهر الأخير من العام 2025، أصدرت سلطات الاحتلال تسعة أوامر عسكرية تقضي بمصادرة ما يزيد على ألف دونم فلسطيني في مناطق متعددة من الضفة الغربية.
- شكّلت أزمة شح المياه في الضفة الغربية إحدى أكثر القضايا إلحاحاً في سياق الأمن الغذائي، وبرزت من خلال أكثر من 100 أمر عسكري للسيطرة على الموارد المائية بآليات متنوعة.
- يُنذر الارتفاع غير المسبوق في أسعار اللحوم خلال النصف الثاني من العام 2025 بخطورة استمرار هذا الارتفاع خلال شهر رمضان من العام 2026.
- شهد مؤشر غلاء المعيشة انخفاضاً حاداً في النصف الثاني من العام 2025، مدفوعاً بانخفاضه في قطاع غزة لاحقاً لاتفاقية وقف إطلاق النار.
- باستثناء التقرّم، لم يطرأ أي تحسن على مستوى أي من مؤشرات التغذية لدى الأطفال منذ عام 2012 وحتى 2024.
- ازداد عدد سكان الدول ذات الدخل المنخفض الذين يمكنهم تحمل تكلفة نظام صحي غذائي بنحو 80 مليون شخص.
- تجد دراسة علمية جديدة (Jilma and Ghaffarian, 2025) أن المنهجية الأكثر نجاعة للتنبؤ المبكر بالمخاطر المستقبلية في قطاع غزة، في سياق الأمن الغذائي، هي تلك التي تجمع ما بين التحليل السياقي، وتحليل المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية، والتنبؤات القائمة على التعلم الآلي.



آخر مستجدات الأمن الغذائي (حتى نهاية كانون الأول 2025)

أبرز المؤشرات السريعة (حتى نهاية 2025):

- نحو 77% من سكان قطاع غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة فما فوق).
- أكثر من 100 ألف طفل و37 ألف امرأة حامل ومرضع يعانون من سوء التغذية.
- دخول المساعدات لم يتجاوز 42% من المتفق عليه خلال فترة وقف إطلاق النار.
- حوالي 80% من الأسر في غزة غير قادرة على شراء الغذاء رغم توفره النسبي.

♦ قمة النظم الغذائية العالمية الثانية - تموز 2025

انعقدت قمة النظم الغذائية الثانية هذا العام في نهاية شهر تموز في أديس أبابا، إثيوبيا. وتأتي هذه القمة بمثابة مراجعة دولية للتقدم الحاصل في قضايا الأمن الغذائي، وتعزيز التعاون، وبحث سبل التمويل والاستثمار لتسريع تحول النظم الغذائية،¹ والتي تُعقد كل عامين. وتمثل أبرز التقدم الحاصل في هذا السياق في تبني 130 دولة حول العالم خطاً وطنياً لتطوير نظمها الغذائية، إضافة إلى تحويلات نقدية بقيمة 17.8 مليار دولار من المؤسسات المالية الدولية،² وتعزيز الشراكات المحلية بين الجهات الرسمية، والمجتمع المحلي، وصغار المنتجين والمزارعين، والمستهلكين، والقطاع الخاص، إلى جانب تبني مبادئ الشمولية ووضع احتياجات النساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، وصغار المزارعين والمنتجين، والسكان الأصليين في أولوية الخطط الوطنية الغذائية.³ كما شمل التقدم تأسيس حوالي 20 تحالفاً لتطوير مسارات نظم الغذاء المحلية بما في ذلك تحالفات دولية، وأخرى جنوب-جنوب، وتحالفات ثلاثية تجمع دولاً من الجنوب العالمي مع مؤسسات ومنظمات داعمة دولية أو من الجنوب العالمي،⁴ بما يعكس تقدماً نحو شراكات أوسع لتحقيق الأهداف الغذائية المشتركة عالمياً.

وحددت القمة ست أولويات سياسيّة حتى عام 2030 تتطلب التعاون والاستثمار، وهي: توظيف الريادة والتمويل لإيصال المساعدات الغذائية في السياقات المعقدة، تحفيز وتعميق الحوار والتنسيق، توسيع رقعة التمويل والاستثمار لصالح صغار المزارعين، وتحقيق تكامل الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية للنظم الغذائية، واستخدام العلوم، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيات الحديثة بشكل مسؤول، وتعزيز التعاون بين الأجيال عبر تمكين الجيل

1 United Nations Food Systems Coordination Hub, "UN Food Systems Summit 4 Stocktake," <https://www.unfoodsystemshub.org/>

2 United Nations Food Systems Coordination Hub, "UNFSS 4 Concludes with UN Secretary-General's Call for Accelerated Food Systems Action," <https://www.unfoodsystemshub.org/latest-updates/news/detail/en>

3 United Nations Food Systems Coordination Hub, UNFSS-4 Report, https://www.unfoodsystemshub.org/media/docs/unfoodsystemslibraries/unfss-4/unfss4_en_sg_report.pdf

4 Ibid



الشباب كقيادة مُشاركة في عملية تغيير النُظم الغذائية.⁵ تمخضت القمة عن نشر التقرير السنوي حول "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم" الذي يُقدم مُراجعة لقياس التقدم نحو تحقيق هدف "صفر جوع" عالمياً، والمفصل في القسم الثالث من النشرة.

وفي سياق التحضير للقمة، عُقد اجتماع إقليمي عربي في نيسان الماضي لتحول النظم الغذائية، ركز على ضرورة جعل النظم الغذائية العربية أكثر قدرة على الصمود، مع التركيز على الحق في الغذاء والسيادة على الغذاء كمركزات أساسية لتوجيه العمل. وقد حددت الدول العربية خلاله مجموعة من الأولويات لتوجيه العمل المستقبلي، أبرزها:

- تحسين القدرات التقنية والتكنولوجية لجمع بيانات موثوقة ومفصلة وموحدة لإدارة النُظم الغذائية، وتطوير آليات رصد وتقييم قوية لتتبع التقدم.
- تعزيز دور المجتمع المدني في مساءلة الحكومات والقطاع الخاص، وتنفيذ برامج تدريب إقليمية لبناء قدرات الكوادر الوطنية لتعزيز الأمن الغذائي.
- توسيع الاستثمار في البنية التحتية الداعمة لاستقرار ومرونة النظام الغذائي، وتشجيع الزراعة القادرة على التكيف مع المناخ.
- الاستفادة من إمكانية الوصول إلى التمويل المناخي وتعزيز الشراكات بين القطاعين الخاص والعام، وإعادة تحديد أولويات تمويل النظام الغذائي، وتطوير أدوات ميسورة التكلفة ومرنة وسهلة المنال.

مع ذلك، واجهت القمة انتقادات عدة، انطلاقاً من أن أجندتها لا تأخذ بعين الاعتبار الأزمات الجيوسياسية، وأزمات الجوع المُختلفة، ولا تُعالج قضايا تسليح الجوع. كما تلقت انتقادات مُكررة، كما في القمم السابقة، لافتقارها إلى تمثيل كافٍ لصغار الفلاحين والصيادين، والمجتمعات الأصلية. وقد تشكّل حراك مُضاد أعلنت عبره مئات المُنظمات الشعبية (Grassroots Organizations) حول العالم مُقاطعة القمة، معتبرة أن النُظم العالمية فشلت في تسليط الضوء الكافي على الأزمات الغذائية مثل "الأبارتهايد الغذائي" وتسليح الغذاء، وأنها تتجنب معالجة الأسباب الجذرية للأزمات نتيجة تأثرها بالشركات العالمية الكبرى.⁶

♦ هندسة التجويع: ما قبل وقف إطلاق النار وما بعده

بعد استقرار مستويات انعدام الأمن الغذائي بين حزيران وأيلول، ساهم وقف إطلاق النار في خفض أعداد السُكان الذين يُعانون من ظروف المجاعة والطوارئ (المرحلتان الرابعة والخامسة من التصنيف المرحلي) من 1.16 مليون نسمة في أيلول إلى 610 آلاف نسمة في تشرين الثاني. مع ذلك، لا يزال 77% من سُكان قطاع غزة يُعانون من

5 United Nations Food Systems Coordination Hub, "UNFSS 4 Concludes with UN Secretary-General's Call for Accelerated Food Systems Action."

6 ReliefWeb, "UN Food Systems Summit 4 Legitimizes Corporate Control and Turns Blind Eye to Geopolitical Food and Hunger Crises,"

<https://reliefweb.int/report/world/un-food-systems-summit-4-legitimizes-corporate-control-and-turns-blind-eye-geopolitical-food-and-hunger-crises>



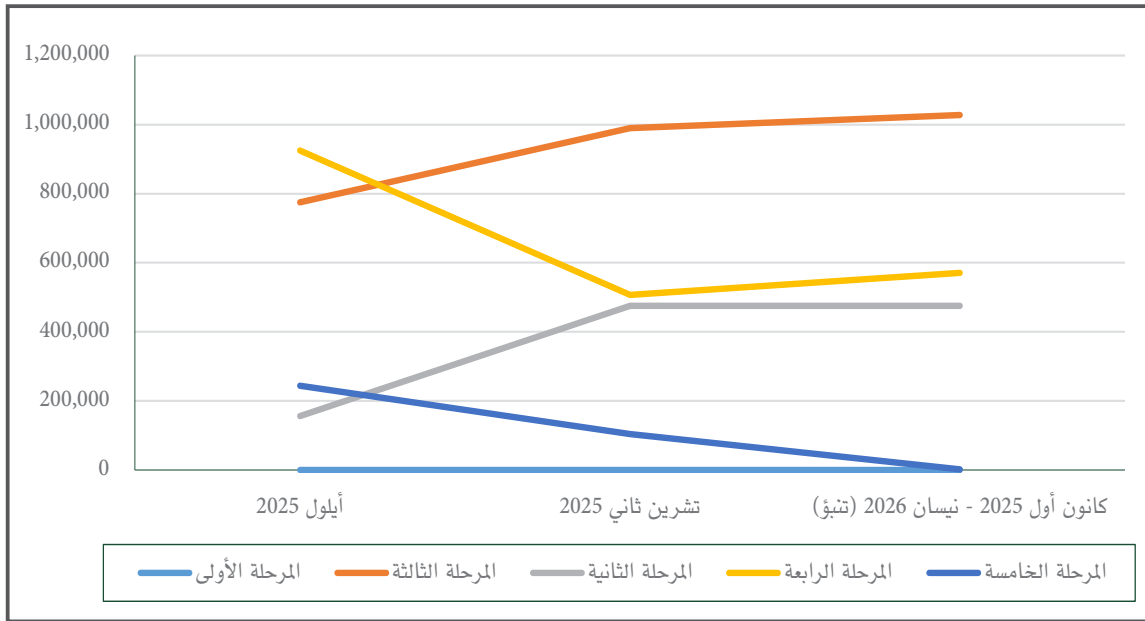
Credit: www.unfoodsystemshub.org



معدلات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة فما فوق من التصنيف المرحلي). يُضاف إلى ذلك استمرار القيود على إدخال المواد الغذائية والمكملات الضرورية لتحسين معدلات سوء التغذية، ما أدى إلى معاناة نحو 100 ألف طفل (بعمر 6-50 شهراً) و37 ألف امرأة حامل ومُرضع من سوء تغذية حاد وبحاجة لفترة علاج قد تمتد إلى عام كامل.⁷ ومن ضمن هؤلاء، يعاني حوالي 31 ألف طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم، يُتوقع أن يواجه حوالي 10% منهم مُضاعفات مستقبلية تشمل احتياجاتهم إلى رعاية صحية في المستشفى.⁸ بشكل عام، يستهلك حوالي 90% من الأطفال في قطاع غزة أقل من وجبتين يومياً، الأمر الذي يُلقي بظلاله على مؤشرات التنوع الغذائي واتباع حمية صحية للأطفال.⁹

ويشير عدد متزايد من الأدبيات الدولية إلى أن استخدام القيود على إدخال الغذاء والمواد الأساسية كأداة ضغط قد يندرج ضمن أنماط "تسليح الغذاء"، وهو مفهوم أخذ حضوراً متزايداً في النقاشات القانونية والإنسانية المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني.

الشكل 1: عدد السُكان الذين يُعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في قطاع غزة، أيلول 2025 - نيسان 2026



المصدر: التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، "تحليل حالة فلسطين"، متاح على:

https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/Iy_Malnutrition_t.pdf

7 Integrated Food Security Phase Classification (IPC), Gaza Strip Acute Food Insecurity: October 2025–April 2026 Special Brief, https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Oct2025_Apr2026_Special_Brief.pdf

8 Ibid

9 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Reported Impact Snapshot: Gaza Strip (10 December 2025), <https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-10-december-2025>



وبحسب الأمم المتحدة، تم درء مخاطر المجاعة عن قطاع غزة، إلا أن ذلك لا يعني انتهاء الأزمة الغذائية؛ في ظل انتشار سوء التغذية الحاد في القطاع، تزامناً مع استمرار الحصار خلال النصف الأول من العام، والتضييق الشديد على دخول المواد الغذائية الصحية والمكملات الغذائية الضرورية لعلاج سوء التغذية، ولا يزال هذا الواقع مرشحاً لعرقلة التعافي بشكل كامل، لا سيما في ظل الخروقات الإسرائيلية التي تعيق دخول المواد الغذائية والصحية حتى أثناء فترة وقف إطلاق النار. كما يظهر (شكل 1)، تُشير التوقعات إلى تراجع شبه كامل في عدد السكان الذين يُعانون من ظروف المجاعة (التصنيف المرحلي الخامس)، إلا أن نحو 77% من السكان سيظلون يُعانون من انعدام أمن غذائي حاد (التصنيف المرحلي الثالث فما فوق). ويعكس هذا الوضع ما يُعرف في الأدبيات الإنسانية بـ”الفجوة بين درء المجاعة واستعادة الأمن الغذائي”، حيث لا يعني تجنب المجاعة بالضرورة تحسناً فعلياً في الأوضاع الغذائية أو الصحية للسكان.

♦ المُساعدات الإنسانية: قصور في الكم والنوع

تُظهر الصور، في بداية شهر كانون الأول، تكديس المُساعدات الإنسانية على المعابر نتيجة منع الاحتلال الإسرائيلي إدخالها؛ إذ بقيت أكثر من 6 آلاف شاحنة عالقة على المعابر بانتظار الدخول إلى القطاع.¹⁰ وبحسب المكتب الإعلامي الحكومي (غزة)، دخلت إلى القطاع، خلال 80 يوماً منذ وقف إطلاق النار ما مُعدله 253 شاحنة يومياً من أصل 600 شاحنة مقرر دخولها يومياً؛ أي بنسبة التزام لا تتجاوز 42%.¹¹ وعلى الرغم من ضآلة هذه الأعداد، فقد لوحظ خلال هذا الشهر أيضاً تلاعب واضح من قبل الاحتلال، وتأثيره على بُعدي الاستفادة من الغذاء وتوافر الغذاء الصحي، وهما من الأبعاد الضروري توافرها لضمان الأمن الغذائي. ولا تعكس هذه الفجوة في أعداد الشاحنات حجم النقص الكمي فقط، بل تشير أيضاً إلى اختلال في انتظام تدفق الإمدادات، وهو عامل حاسم في استقرار الأسواق ومنع التقلبات الحادة في الأسعار.

وعند متابعة المواد المُدخلة، سواء عبر الشاحنات التجارية أو المُساعدات الدولية، نجد أن آليات هندسة الجوع ما زالت حاضرة، رغم تجسيدها في شكلٍ آخر؛ بينما كانت الأداة الأساسية لهندسة الجوع قبل وقف إطلاق النار إغلاق المعابر الحدودية وفرض الحصار، أصبحت الآن إسرائيل تتحكم بنوعية المواد المُدخلة عبر المعابر الحدودية.

ومع إعادة فتح الاحتلال الإسرائيلي المعابر الحدودية، لاحظ سكان قطاع غزة امتلاء رفوف المحال التجارية بمواد غير أساسية مقابل نقص واضح في المواد الأساسية. وتتوافق هذه الملاحظة مع بيانات المكتب الإعلامي الحكومي (غزة)، التي تشير إلى أن أكثر من 350 صنفاً من المواد الأساسية - كاللحوم، الدجاج، البيض، الخضراوات، المكملات الغذائية، وغيرها- إما ضئيلة الكميات أو مفقودة، وبالمقابل، السماح بإدخال كميات كبيرة من السلع الغذائية عديمة القيمة الغذائية، مثل المشروبات الغازية، البسكويت، الشوكولاتة، ورقائق البطاطس.¹² وتُعرض هذه الأنماط الغذائية

10 Middle East Monitor, “Israeli Occupation Holds 6000 Aid Trucks...”, <https://www.middleeastmonitor.com/>

11 المكتب الإعلامي الحكومي (غزة)، “بيان صحفي رقم (1035)”，على: <https://t.me/s/mediagovps?before=3967>

12 المكتب الإعلامي الحكومي، “بيان صحفي رقم (1018)”，على: <https://t.me/s/mediagovps?before=3967>



سُكان القطاع إلى خطر الإصابة بسوء التغذية، لاحتوائها على السكريات والكربوهيدرات بدلاً من البروتينات والفيتامينات،¹³ كما يُصعب عملية تحسن أولئك الذين يُعانون من سوء التغذية البالغ عددهم 100 ألف طفل و37 ألف امرأة حامل. الأخطر هو كون هذه الأطعمة تُحفز زيادة وزن السكان دون توفير أي فائدة غذائية تُذكر، وبالتالي تخلق صورة تبدو "طبيعية" و"صحية" للسكان ظاهرياً، بينما تُخفي تجويعاً وأزمة تغذية يتم هندستها منذ بداية العدوان. وبذلك يتضح تحكم الاحتلال في بُعدي الاستفادة من الغذاء وتنوعه، وهما من أبعاد الأمن الغذائي الأساسية التي تم استهدافها. يتوافق هذا مع سياسات سابقة كان قد أقرها الاحتلال عام 2008 عند فرض الحصار والتي تُقضي بالتحكم بكميات ونوعيات المواد الغذائية المُدخلة يومياً في سياق هندسة لظروف اقتصادية-اجتماعية قاسية، لكن لا تُقضي بمجاعة.¹⁴ ما يزيد من مخاطر سوء التغذية، خاصة بين الأطفال والنساء. ويعكس ذلك تحولاً في أحد أبعاد الأمن الغذائي المرتبطة باستخدام الغذاء والاستفادة منه، وليس فقط توافره أو إمكانية الوصول إليه.

♦ الوصول الاقتصادي للغذاء

شهدت أسواق الغذاء في قطاع غزة تذبذباً مرتفعاً ومستمرّاً طوال فترة الحرب، نتيجة التحولات في ديناميكيات العرض والطلب، وتأثيرها بقرارات الاحتلال الإسرائيلي وسياسات الحصار. أما خلال الربع الأخير من العام، فنجد تراجعاً واضحاً لأسعار المُستهلك في قطاع غزة عقب وقف إطلاق النار وفتح المعابر الحدودية لإدخال الشاحنات التجارية والإنسانية، حيث انخفض مؤشر أسعار المُستهلك بنسبة 40.4% بين شهري أيلول وتشيرين الأول، حتى وإن كانت غير كافية لسد جميع احتياجات القطاع الغذائية والتغذوية (Nutritional). فعلى سبيل المثال، كان الخبز من أبرز السلع التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً، إذ تراجع سعره بنسبة 92%،¹⁵ والذي قد يكون انعكاساً مُباشراً لدخول الطحين عبر المعابر وإعادة تشغيل مجموعة كبيرة من المخازن خلال شهر تشيرين الأول.¹⁶

ومع ذلك، فإن هذا الانخفاض لا يعكس تحسناً حقيقياً في القدرة الشرائية، بقدر ما يعكس تراجعاً في مستويات الطلب الفعلي نتيجة انخفاض الدخل وارتفاع معدلات الفقر، حيث لا تزال صعوبة الوصول إلى الغذاء قائمة، رغم تحسن توافره النسبي وانخفاض أسعاره مقارنة بالسنوات السابقة. فعلى سبيل المثال، لا يزال سعر كيس دقيق القمح وزن 25 كيلو غراماً أعلى من سعره قبل العدوان، إذ يُباع بسعر يتراوح بين 85-112 شيكلاً، ويباع طبق البيض الذي يحتوي على 30 بيضة بنحو 150 شيكلاً، ويبلغ سعر كيلو الدجاج المجمد نحو 40 شيكلاً،¹⁷ بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفواكه والخضراوات الأخرى، مما يجعلها باهظة الثمن بالنسبة للعديد من سكان غزة.

13 Anadolu Agency, "Gaza Stores Full of Non-Essential Foods...", <https://www.aa.com.tr/en/middle-east/gaza-stores3736670>

14 Gisha, Red Lines: Israel's Restrictions on Food Imports into Gaza, <https://www.gisha.org/UserFiles/File/publications/redlines/redlines-position-paper-eng.pdf>

15 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المُستهلك في فلسطين خلال شهر تشيرين أول/أكتوبر 2025، بيان صحفي، 13/11/2025، متاح على:

https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_CPI102025A.pdf

16 United Nations OCHA, Gaza Humanitarian Response Situation Report No. 5, <https://www.ochaopt.org/content/gaza-humanitarian-response-situation-report-no-5>

17 World Food Programme (WFP), Palestine Food Security Analysis (Nov 2025), <https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/-/2025>



وعند النظر إلى هذا الارتفاع في الأسعار في ظل التدهور الحاد في مصادر دخل الأسر، بقي سُكان قطاع غزة غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية. فقد أدى الفقر النقدي إلى عجز نحو 80% من الأسر عن شراء الطعام،¹⁸ حتى مع توافره المحدود في الأسواق وانخفاض أسعاره مقارنة بالأشهر التي سبقت وقف إطلاق النار. ويُظهر هذا الواقع تحوّل الأزمة من مشكلة توفر غذاء إلى أزمة وصول اقتصادي، حيث يصبح الغذاء متاحاً في الأسواق لكنه خارج متناول شريحة واسعة من السكان. فمثلاً نتيجة لدخول كميات محدودة جداً من الفواكه والخضراوات إلى قطاع غزة، فإن الطلب عليها جعلها باهظة الثمن حتى إن كانت الأسعار بالمُجمل قد انخفضت،¹⁹ مما جعل السُكان غير قادرين على شرائها حتى.²⁰ إذ جاءت معدلات أسعار بعض الخضراوات المُخفضة أعلى مما كانت عليه عند ارتفاعها في الشهر الأول من العدوان.²¹ والأبرز في هذا السياق أن آليات الدفع الإلكتروني فاقمت تعقيدات الوصول الاقتصادي للغذاء أثناء هذه الفترة؛ إذ سجلت زيادة بنسبة 35% على أسعار البضائع المُشتراة عبر الدفع الإلكتروني مقارنة بالدفع النقدي،²² الأمر الذي يُسلط الضوء على الاستغلال المالي بالشكل الأوسع في ظل مُحاولات النجاة.

♦ أزمات مُتفاقمة في الضفة الغربية: الأرض والزراعة والمياه

♦ مخططات إسرائيلية تضع القطاع الزراعي على حافة الانهيار

في سياق مستمر من المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى إعادة تشكيل الحيز الجغرافي في الضفة الغربية، شكّل جدار الفصل العنصري أحد الأدوات المصطنعة التي استخدمتها إسرائيل في تنفيذ سياساتها الممنهجة لتقويض قدرة الشعب الفلسطيني على استغلال موارده الطبيعية، ولا سيما الأراضي الزراعية.²³ وقد أسهم هذا الجدار، المتوغل داخل الأراضي الفلسطينية، في عزل ومصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، وفرض منظومة من القيود الإدارية والأمنية التي حدّت من وصول المزارعين إلى أراضيهم، وكذلك تفكيك البنية التحتية المرتبطة بالإنتاج الزراعي، وتقليص فرص العمل في هذا القطاع، حيث انخفضت القيمة المضافة للقطاع الزراعي في فلسطين من نحو 13.3% في العام 1994 إلى نحو 5.7% في العام 2023.²⁴

تُعدّ الأغوار الشمالية ومحافظة طوباس من أكثر المناطق تعرضاً لمصادرة الأراضي وتقييد استخدامها، نظراً لأهميتهما الزراعية وموقعهما الجغرافي الاستراتيجي، وما تمثلانه من ركيزة أساسية للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ومصدر دخل رئيسي لعدد كبير من الأسر الفلسطينية. وخلال النصف الثاني من عام 2025، شهدت هذه

18 UNICEF, "UN Agencies Welcome News Famine Has Been Pushed Back..."

<https://www.unicef.org/press-releases/un-agencies-welcome-news-famine-has-been-pushed-back-gaza-strip-warn-fragile-gains>

19 للمزيد حول انخفاض الأسعار: <https://fscluster.org/sites/default/files/2026-01/Palestine.pdf>

20 الميادين، "الغذاء العالمي: أسعار السلع في غزة مرتفعة والعائلات بلا قدرة على الشراء"، متاح على: <https://tinyurl.com/mv4t6t5x>

21 مؤشر غلاء المعيشة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لأشهر مختارة

22 World Food Programme (WFP), Document WFP-0000169138, <https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000169138/download/>

23 Applied Research Institute ARIJ. (2024). Impact of Occupation and Environmental Challenges on Palestine. <https://www.arij.org/latest/>

24 World Bank, "Agriculture, forestry, and fishing (% of GDP) – Palestine," <https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS>



المناطق تصاعداً ملحوظاً في الانتهاكات، تمثل في تسارع إجراءات الاستيلاء على الأراضي واستحداث بنى تحتية جديدة فيها، بما يحمل تداعيات مباشرة على الزراعة وسبل العيش والأمن الغذائي. ومن أبرز هذه الانتهاكات إصدار سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال تشرين الأول 2025، تسعة أوامر عسكرية تقضي بمصادرة ما مجموعه 1,043 دونماً من الأراضي الفلسطينية في مناطق طمون، وتياسير، وطلوزة، وخربة يرزا ومدينة طوباس،²⁵ بهدف شق طريق عريض يمتد بطول يقارب 22 كيلومتراً من منطقة عين شبلي جنوباً إلى العقبة شمالاً. ويُنظر إلى هذا المشروع كجزء من مخطط متكامل لإنشاء جدار فصل جديد داخل الأغوار الشمالية، يُعرف باسم ”الخيطة القرمزي“، يمتد على مسافة تقدر بنحو 22 كيلومتراً وبعرض يصل إلى نحو 50 متراً.²⁶

ويمتد أثر هذا المخطط إلى عزل مساحات زراعية واسعة تُقدّر بنحو 45 ألف دونم، ما يؤدي إلى قطع الاتصال الجغرافي بين القرى الفلسطينية وأراضيها الزراعية والرعوية، ويُعيد تشكيل الخريطة المكانية في الأغوار الشمالية على نحو يقيد استخدام المواطن الفلسطيني لأرضه.²⁷ كما يشمل مسار هذا المشروع هدم منشآت ومرافق زراعية وبنى تحتية حيوية تقع ضمن نطاق الجدار والطرق المحاذية له، بما في ذلك المنازل، وحظائر الماشية، والبيوت البلاستيكية، وشبكات المياه، والآبار. ويُفاقم ذلك حجم الخسائر المادية، ويُضعف القاعدة الإنتاجية الزراعية في المنطقة، بما يشير إلى فقدان عدد كبير من المزارعين والرعاة لمصادر دخلهم الأساسية، وتراجع قدرتهم على الاستمرار في النشاط الزراعي.²⁸

وعلى نحو مشابه، تفرض إسرائيل قيوداً مشددة على استخدام الأراضي الواقعة في الجهة الشرقية من الجدار، بذريعة ما يُسمى ”الاعتبارات الأمنية“، في سياق يسعى إلى إحكام السيطرة على هذه الأراضي ومنع وصول المواطنين إليها عبر جملة من الأدوات والإجراءات. وتعد محافظة طولكرم من أكثر المحافظات تأثراً بهذا النهج خلال النصف الثاني من عام 2025، إذ أقدمت سلطات الاحتلال على تسليم المزارعين في مناطق زيتا وعيتل ودير الغصون وبقعة الشرقية إخطارات جماعية تقضي بإزالة عدد من الدفيئات الزراعية القائمة منذ سنوات. مرفقة بخرائط تظهر تصنيف هذه الأراضي ضمن ما يشار إليه بـ ”المناطق الحمراء“ المحاذية للجدار، مع تحديد فترة زمنية للتنفيذ امتدت بين 24 تشرين الثاني و24 كانون الأول 2025.²⁹ وتقدر المساحة المهددة بالإزالة المباشرة في سهل زيتا وحده بنحو 160-165 دونماً من البيوت البلاستيكية المزروعة بالخضار، في حين تشير الخرائط المرفقة بالإخطارات إلى أن المساحة الإجمالية المصنفة كمناطق مقيّدة الاستخدام قد تصل إلى 650-700 دونم. وتعد هذه المساحات من أكثر الأراضي خصوبة وإنتاجية في شمال الضفة الغربية، وتعتمد عليها عشرات الأسر كمصدر رئيسي للدخل.³⁰

25 مركز أبحاث الأراضي (POICA)، ”بين مطرقة الأوامر العسكرية وسندان التقييد الجغرافي: أوامر عسكرية إسرائيلية جديدة تطل أكثر من 1000 دونم في طوباس“، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/ybhw96ys>

26 “West Bank: Israel’s New Fence Will Steal 11,000 Acres of Land.” [West Bank: Israel’s new fence will steal 11,000 acres of land](https://www.sadanews.ps/news/2025/02/html)

27 Sada News, <https://www.sadanews.ps/news/2025/02/html>

28 WAFA, <https://www.wafa.ps/Pages/Details/136363>

29 Dooz, <https://www.dooz.ps/p/271833>

30 Shabab FM، ”خبر صحفي“، متاح على: <https://shababfm.ps/news-ar/92873>



يأتي هذا التهديد الواسع بعد سلسلة من عمليات الهدم الفعلية التي شهدتها المنطقة في نهاية عام 2024، والتي ما تزال آثارها الاقتصادية ممتدة خلال عام 2025؛ إذ طالت إحدى هذه العمليات 85 دفيئة مأهولة بالمزروعات إلى جانب تخريب نحو 17 دونماً من الأراضي المزروعة بالخضار، مع تقدير خسائر مباشرة بنحو 2 مليون شيكل شملت البنية الزراعية والمحاصيل وتعطل العمالة الزراعية المرتبطة بها. ويُلاحظ أن جزءاً من هذه الأراضي المستهدفة يقع على مسافات تبعد نحو 300 متر من الجدار، الأمر الذي يعكس توسع نطاق التقييد ليشمل مساحات زراعية منتجة غير ملاصقة للجدار بصورة مباشرة.³¹

كما لا تقتصر آثار هذه الإجراءات على الخسائر المباشرة، وخسارة الأراضي، بل تمتد لتقويض استمرارية الإنتاج الزراعي على المدى المتوسط والطويل، بما يحول دون تعافي القطاع الزراعي حتى في حال تحسن الظروف السياسية، إلى جانب تأثيرات سلوكية لدى المزارعين أنفسهم، حيث لوحظ إحجام عدد متزايد منهم عن إعادة زراعة الدفيئات أو الاستثمار في دورات إنتاج جديدة، خشية تعرضها للإزالة خلال الفترة المحددة، ما يعني فقدان جزء من الإنتاج الغذائي المحتمل حتى في الحالات التي لم تنفذ فيها قرارات الإزالة فعلياً. وبذلك، فقدت عشرات الأسر الزراعية دخلها المتوقع من النشاط الزراعي، إلى جانب تعطل مئات العمال الزراعيين العاملين في هذا المجال، ما أدى إلى تحولهم إلى أفراد عاطلين عن العمل دون مصدر دخل ثابت يتيح لهم تأمين احتياجاتهم اليومية. كما تمتد هذه التداعيات لتؤثر في استقرار الأسعار وإمكانية الوصول الاقتصادي للغذاء، لا سيما لدى الأسر ذات الدخل المحدود.³²

♦ الحصار المائي في الضفة الغربية

خلال النصف الثاني من عام 2025، برزت أزمة شح المياه في الضفة الغربية بوصفها إحدى أكثر القضايا إلحاحاً وتأثيراً في الواقع المعيشي والاقتصادي للأسر الفلسطينية، في سياق العديد من السياسات الإسرائيلية الممنهجة للتحكم بالموارد المائية وتقييد تطويرها واستخدامها. وقد تراكمت هذه السياسات مع تصعيد في الإجراءات الميدانية، شمل إصدار العديد من الأوامر العسكرية لمنع حفر أو تأهيل المصادر المائية، إلى جانب تدمير أو تعطيل البنى التحتية المائية القائمة، الأمر الذي أسهم في تعميق الطابع البنيوي للأزمة وتجاوزها حدود الشح الموسمي المرتبط بفترات الجفاف.

منذ العام 2019 وحتى نهاية تموز 2025، أصدرت إسرائيل ما يقارب 110 أوامر عسكرية متعلقة بالسيطرة على الموارد المائية، شملت منع حفر آبار جديدة، ووقف العمل بالآبار القائمة، أو مصادرة أراضٍ تقع فوق أحواض مائية، ما قيّد بصورة مباشرة قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى المياه الجوفية وإدارتها، خاصة في المناطق المصنفة

31 لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية (PARC)، "خبر صحفي"، متاح على: <https://pal-arc.org/ar/single-news/341>

32 جامعة النجاح الوطنية، "خبر"، متاح على: <https://nn.najah.edu/news/twlkrm/2025/12/24/543789>



(ج). وقد تركزت هذه الأوامر في محافظات الأغوار والخليل ورام الله والبيرة، حيث يعتمد السكان بدرجة كبيرة على مصادر المياه المحلية لتلبية احتياجاتهم اليومية والزراعية.³³ وفي هذا الإطار، تشير التقديرات إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تسيطر على أكثر من 84% من الموارد المائية الفلسطينية في الضفة الغربية، بالتوازي مع هدم ما لا يقل عن 500 بئر لتجميع المياه، والاستحواذ على نحو 52% من المياه الفلسطينية لصالح الاستخدام داخل أراضي عام 1948، إضافة إلى 32% لصالح المستعمرات، بحيث لا يتبقى للفلسطينيين سوى قرابة 16% من مواردهم المائية.³⁴

وقد انعكست هذه السياسات بوضوح على كميات المياه المتاحة للتجمعات الفلسطينية خلال أشهر الصيف والخريف من العام 2025، حيث شهدت عشرات القرى والبلدات الفلسطينية انقطاعات طويلة ومتكررة في إمدادات المياه، امتدت في بعض الحالات إلى أكثر من 20 يوماً متوالياً، لا سيما في محافظات الخليل وبيت لحم ورام الله والبيرة.³⁵ وأمام هذا الواقع، اضطرت أعداد متزايدة من الأسر إلى شراء المياه بواسطة الصهاريج، بتكلفة مرتفعة تفوق قدرة شرائح واسعة من السكان على شرائها، خاصة الأسر الفقيرة، ما عمّق الضغوط الاقتصادية المترتبة بتأمين الاحتياجات الأساسية، وترك آثاراً مباشرة على استمرارية النشاط الزراعي في العديد من المناطق.³⁶

تشير هذه التحولات إلى أن سياسة الإفقار المائي التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية تندرج ضمن إطار أوسع من السياسات الرامية إلى تقييد وصول السكان الأصليين إلى الموارد الطبيعية والتحكم في استخدامها. ويؤدي هذا النهج إلى تعرّض المجتمعات الفلسطينية لضغوط متراكمة تقوّض مقومات العيش والاستقرار، وتسهم في تكريس بيئة معيشية غير قابلة للاستدامة على المدى الطويل. وبذلك، لا يقتصر أثر شحّ المياه على تراجع الإنتاج الزراعي، بل يمتد ليؤثر في قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والتمسك بأراضيها، مضيفاً أبعاداً اجتماعية واقتصادية أكثر عمقاً إلى الأزمة.

♦ استمرار ارتفاع أسعار اللحوم قبيل شهر رمضان

شكل ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء في الضفة الغربية خلال عام 2025 أحد أبرز مظاهر الضغوط المتزايدة على منظومة الغذاء لدى الأسر الفلسطينية، في سياق اقتصادي يتسم بتراجع القدرة الشرائية وارتفاع تكلفة المعيشة. ويشير هذا الاتجاه إلى تحول موجة الغلاء من كونها ظرفية أو موسمية إلى حالة أكثر استدامة، بما ينعكس بصورة مباشرة على أنماط الاستهلاك الغذائي ومؤشرات الأمن الغذائي لدى الأسر الفلسطينية. وخلال النصف الثاني

33 مركز أبحاث الأراضي (POICA)، "سيطرة من تحت الأرض: بواقع 108 أمراً عسكرياً تستهدف قطاع المياه في الضفة الغربية المحتلة"، آب/أغسطس 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/52r3b5nv>

34 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، "خبر"، متاح على: <https://wafa.ps/Pages/Details/126551>

35 Institute for Palestine Studies, "Article," <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1657780>

36 Institute for Palestine Studies, "Article," <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1657888/>



من العام 2025، وصلت أسعار اللحوم إلى مستويات مرتفعة مقارنة بالفترات السابقة، إذ لامس سعر كيلو غرام لحم العجل الطازج نحو 70 شيكلاً في عدد من أسواق الضفة الغربية، وهي مستويات غير مسبقة عند مقارنتها بمتوسط الدخل للمواطن الفلسطيني وبالأسعار السائدة في الأعوام الماضية.³⁷

يُعزى هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها الارتفاع الحاد في أسعار الأعلاف، التي تُعد من المحركات الرئيسية لغلاء اللحوم، في ظل اعتماد قطاع الثروة الحيوانية على الأعلاف المستوردة، وتأثرها بتقلبات الأسعار العالمية وارتفاع تكاليف النقل، ما انعكس مباشرة على تكلفة تربية المواشي وسعر البيع النهائي للحوم في الأسواق المحلية.³⁸ وفي السياق ذاته، برزت خلال هذه الفترة اختلالات واضحة في المعروض المحلي نتيجة سياسة كوتا استيراد اللحوم، إذ لا تتلاءم الكميات المسموح باستيرادها مع حجم الطلب الفعلي. فبموجب هذا النظام، يقتصر الاستيراد في فلسطين -ضمن نظام الكوتا- على حوالي 12,500 طن من اللحوم المجمدة (7,500 طن منها للضفة الغربية و5,000 طن لقطاع غزة)، إلى جانب 800 طن من لحم الخروف المجمد، و50 ألف رأس من الخراف الحية. أما استيراد العجول، فيخضع بحكم الإجراءات المعمول بها في الاستيراد عبر إسرائيل فقط، الأمر الذي يحرم السوق المحلي من أي بدائل استيراد أخرى، ويجعل الأسعار خاضعة بشكل كامل لتقلبات السوق الإسرائيلي.³⁹

وعلى جانب الطلب، شهد النصف الأول من العام 2025 زيادة موسمية في الإقبال على شراء اللحوم، لا سيما قبيل المناسبات الدينية والاجتماعية، دون أن يقابلها توسع مماثل في جانب العرض. وقد أدت هذه الفجوة بين جانبي العرض والطلب إلى تسارع وتيرة الارتفاع في الأسعار حتى نهاية العام 2025، في ظل محدودية الأدوات التنظيمية القادرة على ضبط السوق أو تنظيم سلسلة الإمداد، ما أدى إلى اضطراب أعداد متزايدة من الأسر وخاصة الأسر ذات الدخل المحدود إلى تقليص استهلاك اللحوم أو استبدالها ببدائل أقل تكلفة، مثل الدواجن أو البقوليات.⁴⁰

تشير هذه المؤشرات إلى احتمال استمرار الأسعار عند مستوياتها الحالية خلال شهر رمضان المقبل، أو ارتفاعها مجدداً في حال زيادة الطلب على اللحوم الحمراء. ويعزز هذا الاحتمال ما تظهره أنماط الاستهلاك في الأعوام السابقة، فقد كان يرتفع الاستهلاك الأسبوعي للأسر الفلسطينية في الضفة الغربية من نحو 3 آلاف عجل في الفترات الاعتيادية إلى قرابة 6 آلاف عجل خلال شهر رمضان. وفي ظل محدودية قدرة السوق على تلبية هذا الارتفاع من الطلب، سواء من الإنتاج المحلي أو الاستيراد، قد تتجه الأسعار إلى مستويات أعلى أو تستقر عند مستوياتها الحالية طوال شهر رمضان.⁴¹

37 BNews، "خبر"، متاح على: <https://www.bnews.ps/ar/node/26798>

38 Raya News، "خبر"، متاح على: <https://www.raya.ps/news/1199794.html>

39 تحالف أمان (AMAN Coalition)، "نشاط"، متاح على: <https://www.aman-palestine.org/activities/28839.html>

40 مركز معاً للتنموي "Article"، (Ma'an Development Center)، <https://www.ma'an-ctr.org/magazine/article/4618/>

41 الاقتصادي (Al-Iqtisadi)، "غلاء غير مسبوق: كيلو لحم العجل يلامس 70 شيكلاً في الأسواق الفلسطينية"، متاح على: <https://tinyurl.com/369bndn42>



Credit: www.reuters.com



تطورات أسعار الغذاء في فلسطين والعالم

♦ أسعار الغذاء العالمية (تموز - كانون الأول 2025)

سجّل مؤشر أسعار الغذاء العالمي 130.1 نقطة في شهر تموز 2025، مواصلاً الارتفاعات التي بدأت مطلع العام، ومدفوعاً بشكل رئيسي بارتفاع الأسعار العالمية للحوم والزيوت النباتية⁴². إلا أن هذا الاتجاه التصاعدي بدأ بالتراجع اعتباراً من شهر أيلول وحتى نهاية العام، ليصل إلى نحو 124.3 نقطة في كانون الأول⁴³. أما على مستوى العام 2025 ككل، بلغ متوسط مؤشر أسعار الغذاء العالمي 127.2 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 4.3% مقارنة بعام 2024. وتُعزى هذه الزيادة، وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، إلى ارتفاع الأسعار العالمية للزيوت النباتية ومنتجات الألبان، التي عوضت التراجعات التي شهدتها أسعار الحبوب والسكر (انظر الشكل 1)⁴⁴.

♦ أسعار اللحوم

اتخذ مؤشر أسعار اللحوم العالمي اتجاهاً تصاعدياً خلال الفترة الممتدة من تموز حتى أيلول 2025، مسجلاً مستويات قياسية جديدة، مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع أسعار لحوم الأبقار والأغنام نتيجة قوة الطلب على الاستيراد، لا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إضافة إلى محدودية الإمدادات المحلية في بعض الأسواق، كما ساهمت عودة الطلب على لحوم الدواجن، عقب استئناف الاستيراد من بعض الدول بعد تعافي البرازيل من إنفلونزا الطيور⁴⁵. في تعزيز هذا الاتجاه. إلا أن هذا المؤشر بدأ بالتراجع اعتباراً من شهر تشرين الأول، نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار لحوم الخنازير والدواجن، في ظل وفرة الإمدادات القابلة للتصدير، فضلاً عن تراجع الطلب من الصين بعد فرض رسوم جمركية على وارداتها. وعلى مستوى عام 2025 ككل، سجل مؤشر أسعار اللحوم ارتفاعاً بنحو 5.1% مقارنة بالعام 2024، مدعوماً بقوة الطلب العالمي على استيراد منتجات اللحوم وبحالة عدم اليقين في الأسواق المرتبطة بتفشي أمراض الحيوانات والتوترات الجيوسياسية⁴⁶.

42 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يرتفع في يوليو/تموز. فتح بتاريخ 2026/2/9. متاح عبر الرابط التالي: <https://www.fao.org/newsroom/detail/ar>

43 FAO Food Price Index dips in December despite higher world cereal quotations. Opened on 10/2/2026. Available via the following link:

<https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-dips-in-december-despite-higher-world-cereal-quotations/en>

44 FAO Food Price Index dips in December despite higher world cereal quotations. Opened on 10/2/2026. Available via the following link:

<https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-dips-in-december-despite-higher-world-cereal-quotations/en>

45 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يرتفع في يوليو/تموز. فتح بتاريخ 2026/2/9. متاح عبر الرابط التالي:

<https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-edges-up-in-july/ar>

46 FAO Food Price Index dips in December despite higher world cereal quotations. Opened on 10/2/2026. Available via the following link:

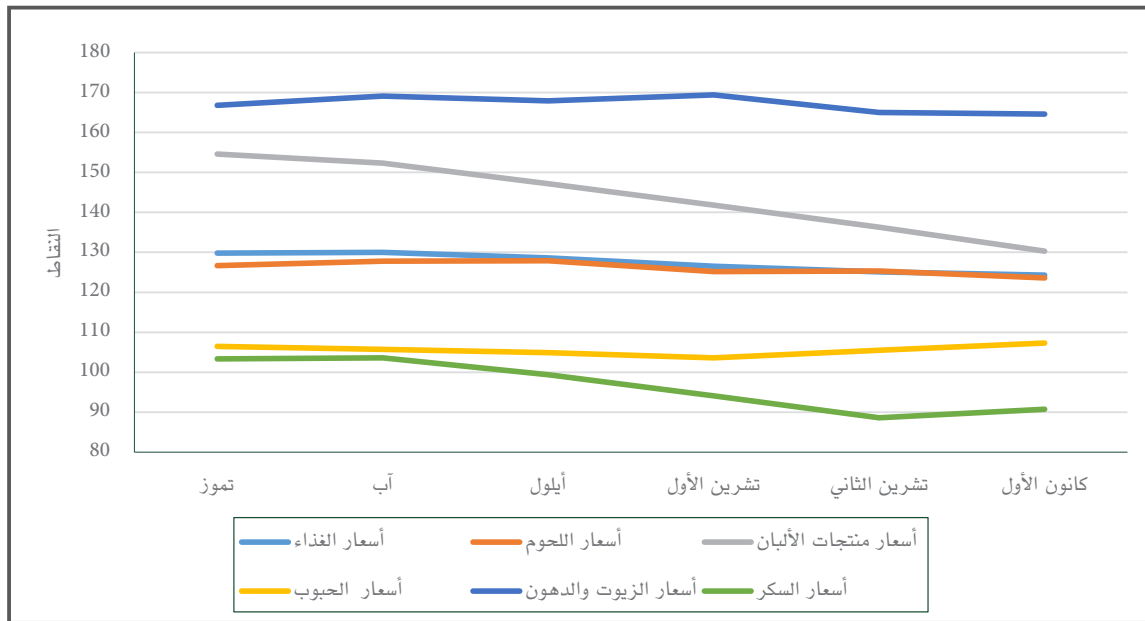
<https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-dips-in-december-despite-higher-world-cereal-quotations/en>



♦ اتجاهات أسعار السلع الغذائية الأساسية

يوضح الشكل (2) أدناه الاتجاهات في مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة⁴⁷ (FAO-Food Price Index) في النصف الثاني من عام 2025، إضافة إلى خمسة مؤشرات لمجموعة السلع الغذائية الأساسية وهي اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيوت، والسكر، التي تشكل الرقم القياسي لأسعار الغذاء.

الشكل 2: أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، (تموز - كانون الأول 2025)



المصدر: بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لأسعار السلع الأساسية، 2025

♦ أسعار منتجات الألبان

سجل مؤشر أسعار منتجات الألبان العالمي 155.3 نقطة في تموز 2025، مسجلاً أول تراجع له منذ نيسان 2024، قبل أن يواصل انخفاضه التدريجي حتى نهاية العام⁴⁸. ويعزى هذا التراجع إلى ضعف الطلب على استيراد مسحوق الحليب من كبار المستوردين، واشتداد المنافسة بين التجار في مجال التصدير⁴⁹، فضلاً عن توفر كميات كبيرة من الزبدة المعدة للتصدير من الاتحاد الأوروبي ونيوزلندا⁵⁰. وعلى مستوى العام 2025 ككل، سجل متوسط مؤشر

47 يتألف مؤشر أسعار الأغذية من معدل مؤشرات أسعار خمس مجموعات من سلع الغذاء الأساسية وهي اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيوت النباتية، والسكر، ويعسب باستخدام معدل نسب تصدير كل مجموعة للفترة 2014-2016، كما يتضمن المؤشر العام حوالي 131 عرضاً للأسعار تتحدد من قبل مختصين في منظمة الأغذية والزراعة على أنها تمثل الأسعار الدولية للسلع الغذائية. منقول من موقع منظمة الأغذية والزراعة، متاح عبر الرابط التالي: <https://www.fao.org/worldfoodsitu/ar>

48 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يرتفع في يوليو/تموز. فتح بتاريخ 2026/2/9. متاح عبر الرابط التالي: <https://www.fao.org/newsroom/detail/ar>

49 FAO Food Price Index declined slightly in September. Opened on 11/2/2026. Available via the following link: <https://www.fao.org/newsroom/l/en>

50 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة يتراجع في أكتوبر/تشرين الأول في ظل توقع تسجيل المخزونات العالمية من الحبوب مستويات قياسية. فتح بتاريخ 2026/2/10. متاح عبر الرابط التالي: <https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-declines-in-october--world-cereal-stocks-set-to-reach-record-high/ar>



أسعار منتجات الألبان ارتفعاً بنحو 13.2% مقارنة بعام 2024⁵¹، نتيجة ارتفاع الطلب العالمي على استيراد مشتقات الألبان ومحدودية الكميات المعدة للتصدير في النصف الأول من العام 2025.

♦ أسعار الحبوب

تراجع مؤشر أسعار الحبوب العالمي خلال الفترة الممتدة من تموز حتى تشرين الأول 2025 بنحو 2.9 نقطة، نتيجة تسجيل كميات كبيرة من الحبوب في الدول الرئيسية المنتجة، إلى جانب ضعف الطلب الدولي عليها، لا سيما القمح والأرز. وقد ساهم حصاد محصول القمح في بلدان النصف الشمالي من العالم،⁵² ووفرة الإنتاج في كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا.⁵³ إضافة إلى تعليق الضرائب على صادرات الحبوب في الأرجنتين في الضغط على تراجع أسعار القمح خلال هذه الفترة، كذلك تراجعت أسعار الأرز نتيجة وفرة الإمدادات المعدة للتصدير وضعف الطلب عليها، خاصة في بعض الدول الآسيوية والأفريقية.⁵⁴ غير أن هذا الاتجاه انعكس جزئياً في شهري تشرين الثاني وكانون الأول مع ارتفاع المؤشر بفعل مخاوف متجددة تتعلق بتدفقات صادرات القمح عبر منطقة البحر الأسود، وارتفاع الطلب على واردات الذرة، لا سيما من البرازيل. وعلى مستوى العام 2025 ككل، انخفض متوسط مؤشر أسعار الحبوب بنحو 4.9% مقارنة بعام 2024، مسجلاً أدنى متوسط سنوي له منذ العام 2020.⁵⁵

♦ أسعار الزيوت النباتية

ارتفع مؤشر أسعار الزيوت النباتية بنسبة 1.4% في شهر آب مقارنة بشهر تموز، ليصل إلى أعلى مستوياته خلال ثلاث سنوات⁵⁶، مدفوعاً بارتفاع أسعار زيوت النخيل والصويا ودوار الشمس وبذور اللفت، في ظل زيادة الطلب العالمي على هذه المنتجات وتحسن القدرة التنافسية لزيوت النخيل، وتوقعات زيادة الطلب على زيت الصويا في العام المقبل.⁵⁷ إلا أن المؤشر سجل تراجعاً طفيفاً في شهر أيلول نتيجة انخفاض أسعار زيوت النخيل والصويا نتيجة وفرة المخزون في ماليزيا وارتفاع الكميات المعدة للتصدير من الأرجنتين⁵⁸، قبل أن يعاود الارتفاع في تشرين الأول ليلعب أعلى مستوى له منذ تموز 2022 بفعل الطلب المتزايد على استخدام الزيوت في الوقود الأحفائي وتأخر الحصاد في منطقة البحر الأسود.⁵⁹ غير أن المؤشر عاد إلى الانخفاض مجدداً في شهري تشرين الثاني وكانون

51 FAO Food Price Index dips in December despite higher world cereal quotations

52 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يرتفع في يوليو/تموز. فتح بتاريخ 2026/2/9. متاح عبر الرابط التالي: <https://www.fao.org/newsroom/detail/ar>

53 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يراوح مكانه تقريباً في أغسطس/آب. فتح بتاريخ 2026/2/10. متاح عبر الرابط التالي: <https://www.fao.org/ar>

54 FAO Food Price Index declined slightly in September. Opened on 11/2/2026. Available via the following link: <https://www.fao.org/newsroom/en>

55 FAO Food Price Index dips in December despite higher world cereal quotations. Opened on 9/2/2026. Available via the following link:

<https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-dips-in-december-despite-higher-world-cereal-quotations/en>

56 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يراوح مكانه تقريباً في أغسطس/آب. فتح بتاريخ 2026/2/10. متاح عبر الرابط التالي: <https://www.fao.org/newsroom/ar>

57 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يراوح مكانه تقريباً في أغسطس/آب. فتح بتاريخ 2026/2/10. متاح عبر الرابط التالي: <https://www.fao.org/newsroom/detail/ar>

58 FAO Food Price Index declined slightly in September. Opened on 11/2/2026. Available via the following link:

<https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-declined-slightly-in-september/en>

59 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة يتراجع في أكتوبر/تشرين الأول في ظل توقع تسجيل المخزونات العالمية من الحبوب مستويات قياسية. فتح بتاريخ 2026/2/9. متاح عبر

الرابط التالي: <https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-declines-in-october--world-cereal-stocks-set-to-reach-record-high/ar>



الأول، متأثرًا بانخفاض أسعار جميع الزيوت الرئيسية. وعلى مستوى العام 2025 ككل، ارتفع متوسط مؤشر أسعار الزيوت النباتية بنحو 17.1% مقارنة بعام 2024، مسجلًا أعلى متوسط سنوي له خلال السنوات الثلاث الماضية⁶⁰.

♦ أسعار السكر

واصل مؤشر أسعار السكر العالمي تراجعته في شهر تموز 2025 للشهر الخامس على التوالي، ليسجل 103.3 نقطة، مقارنة بـ 118.5 نقطة في شباط من العام نفسه، متأثرًا بتوقعات تعافي الإنتاج العالمي في الموسم⁶¹ 2025/2026. كما واصل المؤشر انخفاضه حتى تشرين الثاني ليبلغ 88.6 نقطة، مسجلًا أدنى مستوى له منذ نهاية العام 2020، نتيجة تسجيل مستويات إنتاج أعلى من المتوقع في البرازيل، إلى جانب التوقعات الإيجابية للمحاصيل في الهند وتايلند عقب الأمطار الموسمية الغزيرة وتوسع المساحات المزروعة⁶². وفي كانون الأول، ارتفعت أسعار السكر بشكل محدود نتيجة الانخفاض الحاد في إنتاج السكر في المناطق الجنوبية في البرازيل، إلا أن المؤشر بقي أدنى بكثير من مستواه في الفترة نفسها من العام السابق. وعلى مستوى العام 2025 ككل، سجل متوسط مؤشر أسعار السكر انخفاضًا بنحو 17% مقارنة بالعام 2024، مسجلًا أدنى متوسط سنوي له منذ العام 2020⁶³.

♦ أسعار الغذاء في الأسواق الفلسطينية (تموز - كانون الأول 2025)

يقيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أسعار الغذاء باستخدام مؤشر خاص بجهاز الإحصاء لأسعار الغذاء (Food Price Index- FPI)، وهو أحد مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index- CPI). بعد أن سجل مؤشر أسعار الغذاء في فلسطين 478.96 نقطة في شهر تموز، واصل المؤشر سلسلة من الانخفاضات المتتالية، ليسجل انخفاضًا حادًا بحوالي 70% خلال النصف الثاني من العام 2025، ويأتي هذا الانخفاض لاحقًا لانخفاض مؤشر الاستهلاك في قطاع غزة خلال هذه الفترة، ليستقر المؤشر بالنهاية عند 141.94 نقطة في كانون الأول 2025⁶⁴.

أما مؤشر غلاء المعيشة، فقد شهد بدوره انخفاضًا حادًا خلال النصف الثاني من العام 2025، نتيجة للانخفاض الملحوظ والمستمر لأسعار الغذاء في قطاع غزة. إذ انخفض المؤشر بنسبة 50% خلال الفترة تموز وكانون الأول

60 FAO Food Price Index dips in December despite higher world cereal quotations. Opened on 10/2/2026. Available via the following link:

<https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-dips-in-december-despite-higher-world-cereal-quotations/en>

61 منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يرتفع في يوليو/تموز. فتح بتاريخ 2026/2/9. متاح عبر الرابط التالي: <https://www.fao.org/newsroom/detail/ar>

62 FAO Food Price Index declines in November for third consecutive month. Opened on 10/2/2026. Available via the following link:

<https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-declines-in-november-for-third-consecutive-month/en>

63 FAO Food Price Index dips in December despite higher world cereal quotations. Opened on 11/2/2026. Available via the following link:

<https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-dips-in-december-despite-higher-world-cereal-quotations/en>

64 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). أرقام مؤشر أسعار المستهلك الشهرية حسب الأقسام الرئيسية ومجموعات الإنفاق للفترة من تموز 2025 إلى كانون الأول 2025.



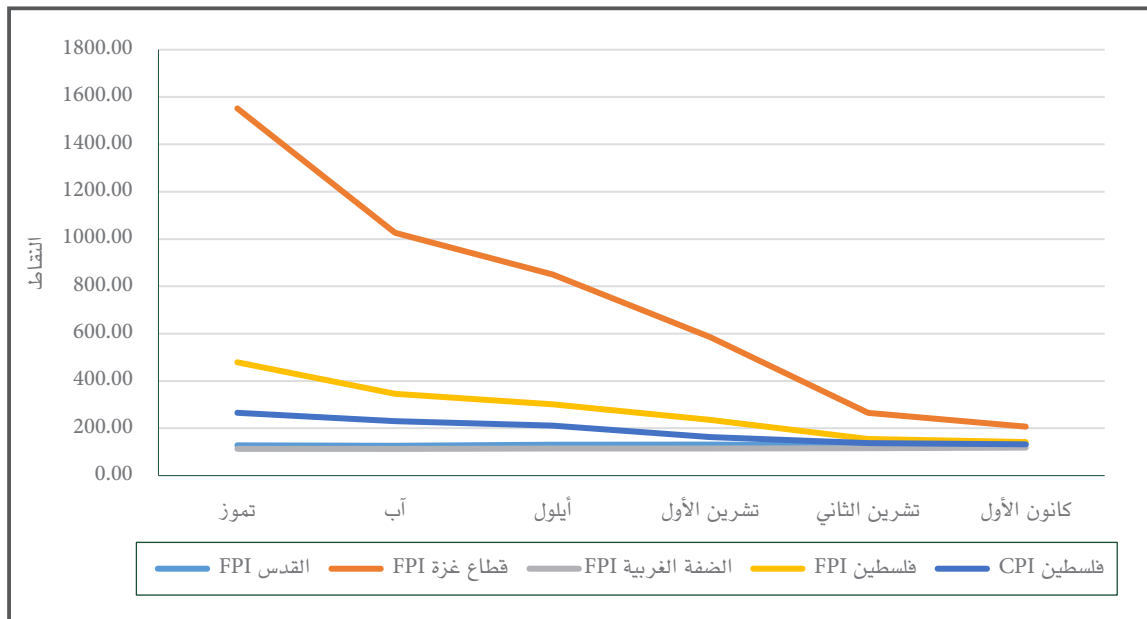
من العام 2025 لاحقاً لارتفاعه بنسبة 44.5% خلال الفترة كانون الثاني وحزيران من العام نفسه. وبذلك، بلغ المؤشر في شهر كانون الأول 2025 حوالي 132.28 نقطة (سنة الأساس 2018)، ويعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية خلال الفترة التي أعقبت وقف إطلاق النار في قطاع غزة، كما سيوضح في القسم التالي.

وتجدر الإشارة إلى أن تطورات أسعار الغذاء في فلسطين خلال هذه الفترة لم تكن مدفوعة بعوامل السوق التقليدية فقط (العرض والطلب)، بل تأثرت بشكل كبير بعوامل غير اقتصادية، تشمل القيود على الحركة، وتكاليف النقل، ومخاطر الإمداد.

♦ أسعار الغذاء حسب المنطقة

خلال النصف الثاني من عام 2025، استمر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة للشهر الرابع والعشرين على التوالي. ورغم ذلك، شهد مؤشر أسعار الغذاء في القطاع انخفاضاً متسارعاً خلال الفترة ما بين تموز وكانون الأول مقارنة بالفترة نفسها من 2024، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على أسعار الغذاء داخل القطاع، وأدى إلى انخفاض أسعار العديد من السلع الأساسية ومنها السكر، الطحين، الدواجن، المحروقات، الزيوت النباتية، والخضراوات الطازجة بنسب متفاوتة.

الشكل 3: مؤشر أسعار الغذاء بحسب المنطقة، (تموز - كانون الأول 2025)



المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لأسعار الغذاء في فلسطين حسب المنطقة، 2025.



بلغ مؤشر الأسعار في قطاع غزة نحو 1,552 نقطة في شهر تموز 2025، قبل أن يتراجع بشكل حاد ليصل إلى حوالي 207 نقطة مع نهاية العام.⁶⁵ وترتبط الانخفاضات المسجلة خلال الربع الثالث من العام (تموز - أيلول) بتطورات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وحركة المعابر التجارية، وليس بفعل تغيرات ناجمة عن تفاعل عوامل العرض والطلب في السوق،⁶⁶ أما الانخفاضات الحادة التي شهدتها الربع الرابع من العام 2025 (تشرين الأول - كانون الأول) فكانت نتيجة التوصل إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة، ما أدى انهيار الأسعار بشكل غير مسبوق (انظر الشكل 3). في المقابل، كانت التغيرات في أسعار الغذاء في الضفة الغربية والقدس محدودة جداً، إذ ارتفع مؤشر أسعار الغذاء في الضفة الغربية في النصف الثاني من العام 2025 بحوالي 4.75 نقطة، بينما انخفض بحوالي 2.7 نقطة في القدس خلال الفترة نفسها.

♦ مؤشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لأسعار الغذاء مقارنة بمؤشر "الفاو" لأسعار الغذاء

يعرض هذا القسم مقارنة بين مؤشر أسعار الغذاء الفلسطيني ومؤشر الفاو لأسعار الغذاء. ولأغراض المقارنة، تم اعتماد العام 2018 كسنة أساس لمؤشر "الفاو" بدلاً من الفترة (2014-2016)، لتتناسب مع سنة الأساس المعتمدة في مؤشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. في الفترة ما بين تموز إلى كانون الأول 2025، انخفضت أسعار الغذاء العالمية بنسبة 4% ليستقر المؤشر عند 124.5 نقطة في نهاية العام،⁶⁷ أما بالنسبة لمؤشر أسعار الغذاء الفلسطيني، فقد انخفض بنسبة عالية تعادل 70% خلال الفترة ذاتها، مسجلاً مع نهاية كانون الأول لهذا العام 141.94 نقطة بعد أن كان 478.96 نقطة في شهر تموز.⁶⁸ يُمكن تفسير هذا الاختلاف الحاد بين المؤشرين، كما يظهر في الشكل 4، نتيجة الانخفاض الحاد الذي شهدته الأسعار في قطاع غزة خلال ستة الأشهر الأخيرة من العام 2025 خاصة مع التوصل إلى وقف إطلاق النار في شهر تشرين الأول، هذا إلى جانب اختلاف مكونات كل مؤشر على حدة، إذ يحتوي مؤشر أسعار الغذاء في فلسطين على مجموعة واسعة من المواد الغذائية المنتجة محلياً، بينما يحتوي مؤشر أسعار الغذاء العالمية على مجموعة محدودة من السلع.

65 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). أرقام مؤشر أسعار المستهلك الشهرية حسب الأقسام الرئيسية ومجموعات الإنفاق للفترة من تموز 2025 إلى كانون الأول 2025.

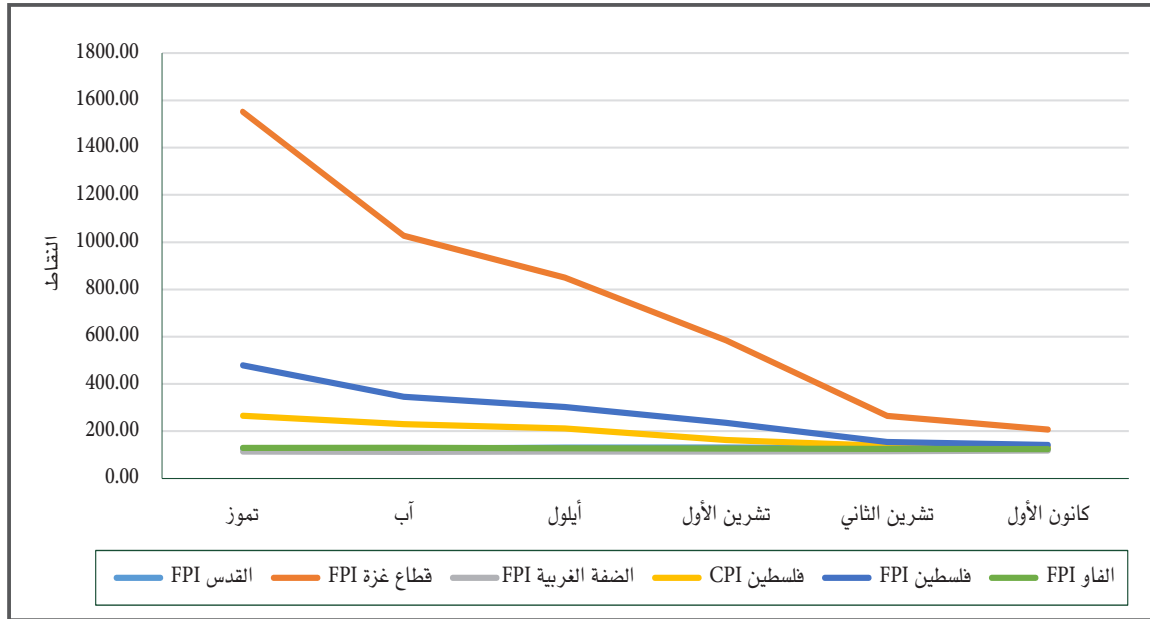
66 الإحصاء الفلسطيني يعلن مؤشر غلاء المعيشة خلال شهر آب، 08/2025. فتح بتاريخ 2026/2/11. متاح عبر الرابط التالي: <https://www.pcbs.gov.ps/post/ar>

67 انظر إلى السلسلة الزمنية لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية عبر الرابط التالي: ffpi-data-2026-04.xlsx

68 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). أرقام مؤشر أسعار المستهلك الشهرية حسب الأقسام الرئيسية ومجموعات الإنفاق للفترة من تموز 2025 إلى كانون الأول 2025.



الشكل 4: مؤشر أسعار الغذاء العالمي والفلسطيني بحسب المنطقة
ومؤشر أسعار المستهلك، (تموز - كانون الأول 2025)



المصدر: بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لأسعار السلع الأساسية، 2025. وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لأسعار الغذاء والرقم القياسي لأسعار المستهلك، 2025.



مراجعة الأدبيات

يستعرض هذا القسم من نشرة الأمن الغذائي أحدث المساهمات البحثية المهمة في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، بهدف تزويد المهتمين وصناع السياسات بموجز تحليلي لأبرز نتائج الدراسات الحديثة ذات الصلة على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية. يقوم هذا القسم بمراجعة أبرز الأدبيات العالمية والمحلية حول الأمن الغذائي، ويتقسم كالتالي: أولاً، يتناول القسم الأول مراجعة تقرير الأمن الغذائي والتغذية في العالم السنوي لإظهار أبرز مؤشرات الأمن الغذائي عالمياً. ثم ينتقل في الجزأين الثاني والثالث إلى مراجعة دراسات تتناول مفهوم هندسة الجوع، وبعض المنهجيات المستخدمة لقياس انعدام الأمن الغذائي. وأخيراً، يستعرض القسم مجلة دراسات الفلاحين، مع التركيز على بعض المقالات المختارة من عددها الأخير "عودة الاستيلاء على الأرض".

♦ موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2025: معالجة تضخم أسعار الغذاء العالمي من أجل الأمن الغذائي والتغذية⁶⁹

يأتي هذا التقرير بعد مرور 15 عاماً على إطلاق أجندة التنمية المستدامة 2030، ليفحص التقدم المُحرز في الهدف الثاني الخاص بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والاستدامة الزراعية. ويُشير التقرير إلى تراجع فرص تحقيق الهدف الثاني، مؤكداً أن بعض المؤشرات، كمعدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي، قد شهدت ارتفاعاً عما كانت عليه عند وضع الأجندة عام 2015. ويُعزى ذلك أساساً إلى التدهور الذي طرأ على مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية على إثر جائحة كورونا عام 2020. ويُركز التقرير لهذه السنة بشكل أساسي على الأسباب الكامنة وراء تضخم أسعار الغذاء، وأثره على التغذية والأمن الغذائي، وبالتحديد فيما يتعلق بمدخيل المستهلكين وقدرتهم الاقتصادية للوصول للغذاء. من ثم، يُقدم التقرير تصوراً سياساتياً لصانعي القرار لمعالجة تضخم أسعار الغذاء في إطار السعي العالمي نحو إنهاء الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، والقضاء على جميع أشكال سوء التغذية، وضمان إتاحة الأنظمة الغذائية الصحية في متناول الجميع.

يُسلط التقرير الضوء على قضية التضخم في أسعار الغذاء العالمية، مدفوعاً بسلسلة من التحولات الجيوسياسية والأزمات العالمية، مثل جائحة كورونا، والحرب الأوكرانية-الروسية، الأمر الذي شكل تحدياً جدياً أمام قدرة الدول على الاستجابة السياساتية. أما في الآونة الأخيرة، فيُعزى التقرير تضخم أسعار الغذاء حول العالم بشكل تفصيلي إلى مجموعة من الأسباب الرئيسية؛ إذ أسهمت السياسات المالية التي استُخدمت لتخفيف حدة التضخم أثناء الجائحة في تعثر محاولات تخفيف التضخم، نتيجة استمرار الضغوط على سلاسل الإمداد، بينما فاقمت الحرب الأوكرانية-الروسية، وما رافقها من صدمات مناخية حالة عدم الاستقرار الغذائي، مؤدية بذلك إلى موجات تضخم إضافية. وكان لهذه الحرب أثر على ارتفاع أسعار السلع الزراعية، والتي ساهمت مع ارتفاع أسعار الطاقة أيضاً في موجة التضخم الأخيرة منذ عام 2022.

69 صادر عن: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية: <https://doi.org/10.4060/cd6008en>



◆ مؤشرات عامة

على مستوى الوصول المُستمر إلى الغذاء، تُشير التقديرات إلى أن نحو 2.3 مليار شخص عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد خلال عام 2024، ويُعد هذا الرقم قفزة مقارنة بالسنوات السابقة، إذ يزيد بحوالي 335 مليون شخص مقارنة بعام 2019، وبنحو 683 مليون شخص مقارنة بعام 2015. وبناءً على ذلك، يُفيد التقرير بتعقيد إمكانية تحقيق هدف "صفر جوع" بحلول عام 2030. إلا أن ذلك لا ينفي حدوث تحسّن في بعض المؤشرات الأخرى؛ إذ يشير التقرير إلى أن 673 مليون شخص قد عانوا من الجوع في عام 2024. وهو ما يمثل، في المتوسط، انخفاضاً نسبياً من 8.5% إلى 8.2% أي ما يُعادل نحو 15 مليون شخص. ويبدو هذا الانخفاض أكثر وضوحاً في جنوب وجنوب شرق آسيا وأميركا الجنوبية، في حين تتصاعد معدلات الجوع في معظم المناطق في قارة أفريقيا وفي غرب آسيا. أما ضعف التغذية حول العالم ما بين 2025-2030، فمن المُتوقع أن ينخفض بالصورة العامة، ولكن ما زالت التوقعات تُشير إلى استمرار مُعاناة حوالي 512 مليون شخص من الجوع عام 2030، أكثر من نصفهم في أفريقيا (60%).

أما على مستوى الوصول الاقتصادي للغذاء، تُشير التقديرات إلى تراجع عدد سُكان العالم الذين لا يمكنهم تحمل نفقات نظام غذائي صحي، من 2.76 مليار في عام 2019 إلى 2.6 مليار في عام 2024، رغم ارتفاع أسعار الغذاء خلال العام الماضي. ومع ذلك، سجلت قارة أفريقيا ارتفاعاً ملحوظاً من 64% إلى 66.6% في عدد السُكان غير القادرين على تحمل نفقات غذاء صحي، ما يُنذر باستمرار تراجع مستويات الأمن الغذائي فيها، رغم تحسنه في أماكن أخرى. كذلك الأمر على مستوى الدخل العالمي، إذ تستمر اللامساواة في الأمن الغذائي على مستوى دخل الدول بشكل جليّ حتى مع التراجع العام لعدد الأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل نفقات الغذاء الصحي؛ إذ سجلت الدول ذات الدخل المُنخفض زيادة حوالي 80 مليون شخص في عدد السُكان غير القادرين على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي، بينما سجلت بقية شرائح الدول انخفاضاً تراوح بين 0.3 و1.6% في الفترة ما بين 2019-2024.⁷⁰

الأهم من ذلك أنه، على مستوى مؤشرات التغذية لدى الأطفال، لم يطرأ أي تحسن منذ عام 2012 وحتى 2024 على أي من المؤشرات، باستثناء التقزم الذي انخفض من 26.4% إلى 23.2%. أما الهُزال وارتفاع الوزن، فقد سجلا مُعدلات مُتقاربة بين العامين بعد انخفاض ضئيل على مُعدلاتها خلال الإثني عشر عاماً الماضية. وعلى العكس من ذلك، ارتفع انتشار السُمنة لدى البالغين من 12.1% إلى 15.8% حتى عام 2022، وبقيت مُعدلات فقر الدم للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة دون تحسن ملحوظ، بل ارتفع انتشاره من 27.6% إلى 30.7% على المستوى العالمي.

◆ توصيات لتحقيق الأهداف حتى 2030

يُقرّ التقرير بأن التقدم نحو أهداف التنمية المُستدامة المتعلقة بالقضاء على الجوع، وانعدام الأمن الغذائي، وجميع أشكال سوء التغذية أصبح أكثر تعقيداً. ومع ذلك، فقد أثبت العالم هذا العام قُدرة أعلى على الصمود في وجه الصدمات التي تؤثر في مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية. في هذا السياق، يُقدم التقرير مجموعة من

70 حسابات الباحث بناءً على بيانات في جدول A1.6 في التقرير: <https://openknowledge.fao.org/items/4b1f7d26-267d-4a81-aed4-4f9de4d93f85>



التأملات لتحويل الاستجابة للأزمات المالية من إغاثية إلى مُستدامة وأكثر منعة للصدمات. وتُركز هذه التأملات على خمسة محاور متقاطعة:

أولاً: تصميم استجابة فعّالة لتضخم أسعار الغذاء: يشمل ذلك آليات مالية موجّهة ومتقاطعة مع الاقتصاد الكلي والبيئة السياسية لكل دور، بما يضمن دعم المجموعات الأكثر هشاشة خلال فترات ارتفاع أسعار الغذاء. وتُعدّ التخفيضات الضريبية على السلع الأساسية إحدى الآليات للتخفيف عن الأسر التي تُعاني من غلاء المعيشة.

ثانياً: تعزيز الحماية الاجتماعية في البيئات الأكثر عرضة للتضخم: لا يُمكن الاستعاضة عن التحويلات النقدية والعينية لتخفيف حدّة ارتفاع أسعار الغذاء عن الأسر ذات الدخل المحدود، إلا أن هذه البرامج يجب أن تأخذ التضخم بالاعتبار وتعديل قيمة التحويلات لتفادي ارتفاعات إضافية في الأسعار. ويجب أن تكون آليات انتقاء الأسر المُستفيدة من برامج الحماية شفافة وذات استجابة عالية، لتكون هذه التدخلات مُكملاً لاستراتيجيات التغذية والأمن الغذائي.

ثالثاً: تطوير تنسيق السياسة النقدية - المالية: بطريقة شفافة تُحقّق استقرار الاقتصاد الكلي من خلال استقرار الأسواق المحلية، وتخفيف التقلبات المالية، وتوقع التضخم بشكل أفضل، ومنع انخفاض قيمة العملة بشكل كبير.

رابعاً: تحسين الاستجابات السياسية البنوية والتجارية: ويشمل ذلك وضع خطة مُنظمة ومُستقرة لإدارة توجهات أسعار الغذاء، ومواءمة السياسات والإجراءات التجارية مع الأمن الغذائي، بما يُقلّل من المخاطر المُحتملة، ويوازن بين أهداف الأمن الغذائي والأهداف التغذوية من جهة، والمخاطر المالية والسوقية المُحتلة من جهة أخرى.

خامساً: تعزيز الصمود من خلال انتشار معلومات حول السوق والاستثمار: يُمكن استحداث أنظمة متطورة تُنظّم معلومات السوق لتتواءم مع التعقيدات المتزايدة لأنظمة السوق العالمية، وأيضاً الاستثمار في البحث، التنمية، التطوير، وبُنى التخزين والتنقل لتقليل الخسائر الغذائية وتحسين كفاءة سلاسل القيمة الغذائية، بما يُقلّل صدمات أسعار الغذاء.

♦ هندسة الجوع في غزة والعالم

استخدمت إسرائيل التجويع والحرمان من الغذاء كسياسة متعمدة في قطاع غزة منذ عقود، كإحدى مرتكزات المشروع الاستيطاني الاستعماري، بهدف إعادة تشكيل الخريطة الديموغرافية والجغرافية للقطاع وتحقيق أهدافه المرتبطة بهيمنة المشروع الاستعماري وتوسيع المشروع الاستيطاني.⁷¹

71 Maharmeh, I. (2025). Starvation in a time of genocide: A weapon of Israeli settler colonialism in Gaza. Policy Analysis. Arab Center for Research and Policy Studies. <https://www.dohainstitute.org/>.



تشكل ورقة تحليل سياسي حديثة للباحث إيهاب محارمة مرجعاً مقتضباً، لكنه مهم، لمجموعة من التآطيرات النظرية والدراسات التي تُعالج مفهومي المجاعة والتجوع باعتبارهما أداتين سياسيتين لفرض ضغوطات سياسية أو عسكرية على الجماعات، والأفراد، والطبقات، والأمم.⁷² وقد ركزت هذه الدراسات على كون المجاعة أداة متعددة الأوجه تُحقق جُملة من الأهداف، كالإبادة أو القتل، السيطرة على السُكان والأراضي، نهب الموارد، تهجير السُكان قسرياً، وغير ذلك. وتشمل المجاعة عبر التصميم (Famine by design) أربعة خصائص: أولاً، حرمان الأفراد من الوصول إلى الغذاء أو المياه النظيفة، وتدمير المرافق الصحية، وحرمان النشاطات التجارية والاقتصادية، ثانياً، ربط هذا الحرمان بأحداث عسكرية، واستحداث ظروف مواتية لانتشار الأمراض المعدية، ثالثاً، ربط هذا الحرمان بالظروف البنيوية الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية للمُجتمع، مثل الفقر والحصار، رابعاً، أن هذا الحرمان لا يكون حدثاً منفصلاً، بل جزءاً من عملية مُمنهجة وتدرجية. وبالرجوع إلى سياق قطاع غزة، تتضح جميع هذه الخصائص منذ عام 2007 بشكل واضح، وليس فقط خلال العامين الأخيرين كما جاء في [نشرات انعدام الأمن الغذائي، ماس، الأعداد 29-32](#).

وبحسب هذا المنطق، ترافق هندسة الجوع بطبيعتها المشاريع الاستعمارية الاستيطانية، إذ تهدف إلى الهيمنة على الأراضي واستبدال سُكانها الأصليين بمُجتمع المُستوطنين، عبر عدة طرق تتجاوز القتل والتهجير المُتعمد، لتشمل الحرمان والتضييق على البنى الاقتصادية والاجتماعية، وهدم العلاقة ما بين الشعب وأرضه. وبالتالي، يكون استهداف السُكان الأصليين عبر استهداف نُظم الغذاء إحدى منهجيات هذه المشاريع لتحقيق هذه الأهداف. وفي حالات مُشابهة للحالة الفلسطينية، نجد نماذج للتجوع كأداة للحرب خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وفي دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أفريقيا الجنوبية، أستراليا، إيرلندا، الهند، والجزائر.

♦ هندسة الجوع في قطاع غزة

على مستوى قطاع غزة، عرضت ورقة سياساتية للباحثة نادين بحور سياق استخدام التجوع كأداة استعمارية، وهندسة المجاعة وتصميمها باستخدام منظمة غزة الإنسانية كنموذج (Gaza Humanitarian Foundation)⁷³ فمنذ تأسيسها في شهر أيار 2025، أضحت مناطق توزيع مُساعداتها مساحةً لاستشهاد الفلسطينيين، إذ بُنيت هذه المناطق بشكل مُمنهج في مناطق ذات سيطرة عسكرية إسرائيلية. ويتوافق هذا مع دراسة أخرى أقرت باستهداف السُكان مُباشرةً أثناء انتظارهم في طوابير استلام المُساعدات العينية أو أثناء مُحاولاتهم التقاط المُساعدات التي تم إسقاطها من الطائرات.⁷⁴

وتلمح الباحثة إلى أن توزيع هذه المناطق يخدم المخططات الإسرائيلية المرتبطة بالنزوح القسري لسُكان القطاع؛ إذ لم تكن للمنظمة أي مواقع لتوزيع المساعدات في شمال القطاع، بالتوازي مع عدم إيصال مُساعدات إلى تلك

72 Maharmeh, I. (2025). Starvation in a time of genocide: A weapon of Israeli settler colonialism in Gaza. Policy Analysis. Arab Center for Research and Policy Studies. <https://www.dohainstitute.org/>.

73 Bahour, N. (2025). Starvation by colonial design: Israel's genocidal weapon in Gaza. Institute for Palestine Studies. <https://www.palestine-studies.org/en>

74 Hassoun, A. (2026). The engineering of starvation in Gaza. Food Ethics, 11(1), 1–12. <https://doi.org/10.1007/s41055-025-00189-7>



المناطق من جهات أخرى، في سعي إسرائيل لدفع سُكان الشمال للنزوح جنوباً، حيثُ توجد ثلاثة مواقع توزيع. وكان معهد (ماس)، في [العدد السابق من هذه النشرة](#)، قد استخدم نموذج هذه المنظمة أيضاً لتحليل التجويع والمُساعدات كأدوات حرب، وبالتحديد في سياق استخدام الجوع كأداة للنزوح القسري، عبر هندسة آليات التوزيع جغرافياً لحصر السُكان في أماكن مُحددة من قطاع غزة، بما يخدم أهداف الاحتلال في السيطرة على مساحات أوسع من القطاع. وبناءً على ذلك، تُجمل الباحثة بأن سياق المجاعة في العامين الماضيين أنها مجاعة تم تصميمها وهندستها سياسياً، كما تمت هندسة السيطرة على الغذاء في القطاع منذ عام 1967 عبر الحصار وأيضاً عبر ضرب البنى التحتية التي تُمكن السُكان من إنتاج غذائهم بأنفسهم وبالتالي تقليص اعتمادهم على المُساعدات الخارجية. وعليه، فإن غياب السيادة على الغذاء في قطاع غزة يجعل الجوع مرتبطاً بشكل قسري بسياسات الاحتلال سواء خلال فترات العدوان أو قبلها.

تُضيف بحور إلى مُجادلتها أدلة حول علاقة التجويع بتدمير القطاع الصحي، مُشيرة إلى أن الجوع في قطاع غزة يتعدى كونه نتيجة لانعدام وجود الغذاء، ليشمل أيضاً تدمير القطاع الصحي بشكل كبير. فاستهداف المستشفيات والعيادات، في ظل عدم القدرة على الوصول إلى المياه النظيفة بسبب تدمير مرافقها، خصوصاً في ظل عدم وجود لقاحات للأطفال، يجعل منهم أكثر عرضة لسوء التغذية الحاد. كما أن عدم وجود الغذاء كمصدر أساسي للطاقة في الجسم يُضعف قدرة المُصابين والمرضى على مُقاومة الأمراض والشفاء.⁷⁵

وفي سياق متصل، قدمت دراسة أخرى لحسّون تحليلاً يحد من أوائل التحليلات التي تناولت هندسة الجوع من خلال الاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي.⁷⁶ وتُجادل الدراسة بأن الاحتلال الإسرائيلي استطاع تصميم المجاعة عبر أدوات استهداف تستخدم الذكاء الاصطناعي، منها الاستهداف المُباشر عبر الطائرات المسيّرة الدقيقة، والمُراقبة عن بعد بدقة عالية لتدمير بُنى الإنتاج الغذائي على طول سلسلة الإنتاج، بما في ذلك المخازن، الأراضي الزراعية، قوارب الصيد، والمُستودعات.

♦ محاولات جديدة لقياس انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة

منذ بداية العدوان، رصدنا عدداً من الدراسات التي سعت إلى قياس انعدام الأمن الغذائي بطرق متعددة، واختبار منهجيات قياس متنوعة، وتحديد مدى قدرتها على التقاط حدة الأزمة الغذائية في سياق قطاع غزة. ولم تكن هذه الفترة مُختلفة؛ لذا، نستعرض أدناه ثلاث دراسات صدرت في النصف الثاني من العام، تقيس انعدام الأمن الغذائي والأسباب المؤدية له في قطاع غزة.

في دراسة حديثة حول سوء التغذية لدى الأطفال (بعمر 6-59 شهراً)، لهورينو وآخرين، استُخدم قياس مُحيط منتصف أعلى الذراع لتحديد ما إذا كان الأطفال يُعانون من الهزال المُرتبط بسوء التغذية. وتكمن أهمية هذه

75 مرجع سابق، Baḥour, N. (2025). "Starvation by colonial design"

76 مرجع سابق، Hassoun, "The Engineering of Starvation in Gaza"



الدراسة في كونها حصلت ما يُقارب 266 ألف قياس من عينة تكونت من 220 ألف طفل في قطاع غزة خلال الفترة ما بين كانون الأول 2024 وآب 2025، أي حوالي 63% من مجموع الأطفال في قطاع غزة.⁷⁷ وتشير النتائج إلى أن نسبة الأطفال الذين عانوا من الهزال تراوحت بين 5% و7% خلال الفترة من كانون الثاني وحزيران من العام 2024، ثم ارتفعت لتصل إلى ما بين 8.8-14.3% خلال الفترة من أيلول 2024 وكانون الأول 2025، أي خلال فترات الحصار الشديد على قطاع غزة. ثم عاد المعدل للانخفاض إلى 5.5% قبيل الحصار الذي فرضه الاحتلال في آذار 2025، والذي أثر بدوره بشكل كبير على معدلات الأمن الغذائي، لتعود نسبة انتشار الهزال وترتفع إلى 15.8% بين الأطفال.⁷⁸ وتتوافق هذه النتائج مع دراسة أخرى لحمامرة وآخرين، التي توصلت -باستخدام المُقابلات شبه المنتظمة وتحليل المحتوى- إلى أن الأطفال النازحين يُعانون من هزال عالي وتراجع ذهني.⁷⁹

أما دراسة أخرى لتشيتشي وآخرين، فقد استخدمت تحليل النمذجة الإحصائية بأثر رجعي (Retrospective Statistical Modelling Analysis) لتقدير وجود الغذاء وأنواعه خلال الأشهر العشرة الأولى من العدوان، بالاعتماد على عدة مؤشرات، شملت: السرعات الحرارية للفرد، والمساهمة النسبية لتواجد الغذاء حسب نوعه، بما في ذلك مخزون الأغذية الأساسية، المُخرجات الزراعية، الإيصال الغذائي عبر الشاحنات، الطيران، والبحر.⁸⁰ وتوافقت نتائج هذه الدراسة مع جُملة الدراسات والتقارير الصادرة مُنذ بداية العدوان؛ إذ يدخل قطاع غزة عدد أدنى بكثير من الشاحنات مقارنةً بعددها قبل العدوان، وانخفض مع ذلك تنوع المجموعات الغذائية والسرعات الحرارية للأغذية المُحملة في الشاحنات، كذلك الأمر بالنسبة للإرسالات الجوية التي لا يمكن أن تكون وسيلة كافية للتخفيف من حدة الجوع في قطاع غزة. كما أقرت الدراسة بأن البيانات الصادرة عن الجهات الإسرائيلية حول كميات الغذاء المسموح إدخالها للقطاع غير موثوقة، وبالتالي أوصت الدراسة باستخدام بيانات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وعليه، استخدمت الدراسة منهجية جديدة، قدمت عبرها أدلة جديدة لحقائق معروفة.

♦ تقييم المنهجيات القياسية لانعدام الأمن الغذائي

منذ بداية العدوان، أشارت تقارير المؤسسات والمنظمات الدولية مراراً إلى صعوبة الوصول إلى الغذاء بوصفها إحدى مُسببات انعدام الأمن الغذائي، واستخدمت بيانات الصور الجوية لنسب الأراضي المُدمرة أو المُحاصرة كدليل على هذه الصعوبة. أما حديثاً، فقد قارنت دراسة لجيلما وغفريان بين منهجيات مختلفة لمراقبة وقياس تأثير الأمن الغذائي في قطاع غزة، عبر منهجية متعددة الأبعاد لتقييم الوصول للغذاء خلال الفترة 2018-2024، تركز على

77 حساب الباحث بالاستناد إلى بيانات التركيب العمري الفلسطيني

78 Horino, M., Al Najjar, S., Tabaza, A., Alkhamash, H., Jaffal, R., Chen, J., Al-Jadba, G., West, K. P., & Seit, A. (2025). Assessment of malnutrition in preschool-aged children by mid-upper arm circumference in the Gaza Strip (January, 2024–August, 2025): A longitudinal, cross-sectional, surveillance study. *The Lancet*, 406(10514), 1993–2002. [https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(25\)01820-3](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(25)01820-3)

79 Hamamra, B., Mahamid, F., & Mayaleh, A. (2025). Childhood under siege: Battling malnutrition, disease, and despair during genocide in Gaza. *Journal of Health, Population and Nutrition*, 44(1), Article 321. <https://doi.org/>

80 Checchi, F., Ververs, M., & Jamaluddine, Z. (2025). Wartime food availability in the Gaza Strip, October 2023 to August 2024: A retrospective analysis. *BMJ Global Health*, 10(11), e013630. <https://doi.org/10.1136/bmjgh-2024-013630>



الأبعاد الأساسية للأمن الغذائي: الوجود، الوصول، الاستخدام، والاستقرار.⁸¹ وشملت الأبعاد القياسية صور الأقمار الصناعية سنتينل 2 (Sentinel-2)، وخريطة الغطاء الأرضي المستمدة من خوارزمية الغابات العشوائية، وبيانات تضخم أسعار المواد الغذائية، وإحصاءات الاستيراد، وذلك لبناء مؤشر مركب للأمن الغذائي، ومن ثم استخدمت معادلة رياضية لإجراء مقارنة بين المؤشرات السابقة، بهدف تقييم أيها الأفضل في قياس مؤشرات الأمن الغذائي.

وتخلص الدراسة إلى أن قيمة هذه المنهجيات متفاوتة؛ إذ إن تحليل مساحات الغطاء كان متوازناً نتيجة تأثير الغطاء الزراعي بعدة عوامل، مثل الطقس والغيوم، وكونه غير مُطور لاستيعاب الدمار في البنى، كذلك الأمر بالنسبة لتقنيات الاستشعار عن بُعد التي لا يمكنها التقاط مؤشرات لتقييم استخدام الغذاء أو حتى تفاوتات التوزيع داخل المنطقة ذاتها. إضافة إلى ذلك، فإن أقمار سنتينل-2 غير قادرة على متابعة الإنتاج المحلي للغذاء على النطاق الضيق، وبالتالي تفتقر إلى الشمولية في التحليل. وعليه، فإن دمج مؤشرات اقتصادية اجتماعية مع التنبؤات القائمة على التعلم الآلي (Machine-learning based forecasting) مع التحليل السياقي (Contextual Analysis) يمكن أن يُقدم تنبؤات أولية بالمخاطر المستقبلية، وبالتالي يُسهم في صياغة استراتيجيات التدخل الإنساني؛ إذ يمكن لهذه المؤشرات سد الفجوات والتقاط التغيرات في ديناميكيات الغذاء التي لا ترصدها تقنيات الاستشعار عن بُعد، بما يوفر تحليلاً أكثر تفصيلاً لتغيرات الأمن الغذائي.⁸²

كانت هذه الدراسات بعضاً من كثير نُشر منذ بداية العدوان على قطاع غزة في السابع من تشرين الأول 2023؛ إذ تحلل جميعها الواقع باستخدام منهجيات مختلفة أو أبعاد مختلفة للأمن الغذائي. لكن يبقى السؤال: ما العمل؟ ما تُغفله هذه الدراسات القيمة هو إعطاء إجابات أو حلول لهذه الحقائق القاسية؛ فعلى الرغم من انشغالها بتوصيف الواقع، فإنها ما تزال تفتقر إلى تقديم مقاربات نظرية أو عملية للتقنيات التي يمكن عبرها تقليل المخاطر المستقبلية لسوء التغذية الحالي. وبالتالي يُطرح هنا سؤال بحثي إضافي: هل تبرز تجربة انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة كنموذج للابتكار في أساليب علاج أسرع لنتائج سوء التغذية أو في برامج تدخل تضمن عدم تحولها لآثار طويلة الأمد أو قابلة للعلاج في الصحة والنمو الذهني؟ كما يطرح ذلك تساؤلاً آخر حول آليات مواجهة مسببات انعدام الأمن الغذائي من جذورها، بدلاً من الاستمرار في معالجة نتائجه.

♦ مداخلات وتقديمات نظرية للتفكير في فلسطين والسيادة على الغذاء

يُقدم العدد مجموعة من دراسات الحالة والمساهمات النظرية التي تستعرض تعقيدات الاستيلاء على الأراضي، والنضال من أجل الأرض، والغذاء، والتمويل، والتحويلات الجيوسياسية.⁸³ ويُجادل بأن الاستيلاء على الأرض لم

81 Jilma, J., & Ghaffarian, S. (2025). Assessing food security in restricted access areas using remote sensing: A multi-dimensional analysis of Gaza from 2018 to 2024. The International Archives of the Photogrammetry, Remote Sensing and Spatial Information Sciences, 48, 717–724. <https://doi.org/10.5194/isprs-archives-XLVIII-G-2025-717-2025>

82 Ibid.

83 Serrano, A., Hall, R., Dell'Angelo, J., Kay, S., & Coronado, S. (2025). The 'return' of land grabbing? The Journal of Peasant Studies, 52(7), 1393–1408. <https://doi.org/10.1080/03066150.2025.2557012>



يختف من التاريخ البشري، بل يتخذ اليوم أشكالاً مختلفة، ويتشكّل بفعل ديناميكيات جيوسياسية، ومالية، وسياسات المناخ. تضمّن هذا العدد مقاليتين حول السيادة الغذائية والزراعة في فلسطين عموماً، وقطاع غزة على وجه الخصوص، نستعرضهما بشكل مقتضب أدناه.

تهدف المقالة الأولى للباحثة ترامل إلى قراءة السياق الفلسطيني من خلال عدسة الاستيلاء العنيف على الأرض، وتستعرض أيضاً انخراط الحركات الاجتماعية الفلسطينية في صياغة حركة السيادة على الغذاء ومقارباتها للدفاع عن الأراضي الفلسطينية.⁸⁴ ومن خلال ذلك، تُفيد الباحثة بأن قراءة المحطات التاريخية لتدمير الاحتلال علاقة الفلسطينيين بأرضهم تظهر أن الاستيلاء على الأراضي يُهدد قدرة الفلسطينيين على السيادة على غذائهم. وتُشير المقالة إلى أن الحركات الاجتماعية والقاعدية الزراعية الفلسطينية تؤطر قضية السيادة على الغذاء وعلاقتها بعدة مستويات من السيادة، بما في ذلك الوطنية أو التحرر.

ولعقد العلاقة ما بين دراسات الاستيلاء على الأراضي والنظم الغذائية، تُقر ترامل بأن الاستيلاء على الأراضي غالباً ما يبدأ بالسيطرة على نظم الغذاء المحلية أو تدميرها، وفي السياق الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، نجد أن نظم الغذاء الفلسطينية تلعب دوراً موازناً ما بين المقاومة والبقاء. لطالما عمل الاحتلال الإسرائيلي على فرض هيمنة عالية على نظم الغذاء عبر التحكم بكمياتها، نوعها، وتدمير البنية التحتية لإنتاجها وخلق حالة من الحرمان الغذائي، وتفاقم هذا أثناء العدوان على قطاع غزة. في ظل ذلك، لعبت الحركات الاجتماعية دوراً في جسر هذه الهوة من خلال الغذاء المُنتج محلياً، لكنها واجهت مشاكل جمّة هدّدت سيادة المجتمع على الغذاء مثل تدمير قوارب الصيد، والأراضي، والمطاحن، وغيرها. وبالتالي، أصبح الصراع من أجل إبقاء نماذج تحقق السيادة على الغذاء صراعاً حياتياً، وليس صراعاً مُرتبط بالزراعة والغذاء فحسب. في فلسطين، يُنظر إلى حركات السيادة على الغذاء بوصفها مدخلاً لأنواع أخرى من السيادة، وهو ما يتحداه الاحتلال عبر الاستيلاء على الأراضي. وعليه، تُجمل الباحثة بأن تحليل السياق الفلسطيني من خلال عدسة الاستيلاء على الأراضي، بما يشمل من الزراعة والسيادة على الغذاء وإنتاجه، يُعد مدخلاً أساسياً لفهم الديناميكيات السياسية المحلية والإقليمية المرتبطة بالصراع، والزراعة، والغذاء. لذلك، يُعد تأطير الاستيلاء على الأراضي كمفهوم ضمن الدراسات الزراعية النقدية أمراً أساسياً، كونه يسلط الضوء على نضال المجموعات المُهمشة على الموارد، بما في ذلك الزراعية والغذائية.

أما الورقة الثانية، فتركز فيها الباحثتان ترامين وغروتين تحديداً على قطاع غزة، مؤكدتين أن انتهاك الاحتلال لسيادة الفلسطينيين على غذائهم هو المدخل الذي يُفسر انتشار المجاعة والتجويع القسري.⁸⁵ وعبر التركيز على شهادات فلسطينيين فاعلين على المستوى القاعدي في قطاعي الصيد والزراعة، تُظهر الورقة تعقيدات المُحاولات الرامية إلى تخفيف حدة المجاعة والتجويع في سياق قطاع غزة، عبر تدمير البنى التحتية الرئيسية لسمود السكان

84 Tramel, S. F. (2025). Territory grabbing: agrarian perspectives on the unmaking and reclaiming of Palestinian sovereignty. *The Journal of Peasant Studies*, 52(7), 1581–1608. <https://doi.org/10.1080/03066150.2025.2452388>

85 Tramel, S. F., & Groten, A. (2025). Resisting forced starvation and territory grabs through food sovereignty efforts in Gaza. *The Journal of Peasant Studies*, 52(7), 1692–1700. <https://doi.org/10.1080/03066150.2025.2552912>



غذائياً. وكما في الورقة الأولى، تُركز الورقة الثانية على الحركات الاجتماعية على المستوى القاعدي التي تعمل على تعزيز السيادة على الغذاء؛ فعلى مستوى الصيادين مثلاً، لطالما حاولت لجان الصيادين تنظيم أنفسهم لتعزيز صمود هذا القطاع في وجه محاولات الاحتلال لتدميره، خصوصاً عبر تبادل المعلومات والخبرات فيما بينها ومع مجموعات أخرى، وكذلك الأمر بالنسبة للمزارعين. وفي ختام الورقة، تؤكد الباحثتان أن تعزيز السيادة على الغذاء في قطاع غزة يُشكل أداة ملموسة لمواجهة الإبادة، ومن خلال ذلك، يفضي هذا السياق إلى نشوء نظام اجتماعي جديد بعلاقات جديدة، وليس مجرد أداة لإنتاج الغذاء محلياً.

وعليه، لم تعد قضية الأمن الغذائي في فلسطين مسألة إنسانية طارئة فحسب، بل باتت قضية بنيوية تتطلب استجابة متعددة المستويات، تجمع بين الإغاثة العاجلة وإعادة بناء أسس النظام الغذائي على المدى الطويل.



التعاريف

الأمن الغذائي

جاء في البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) التعريف التالي للأمن الغذائي: «يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع كافة البشر وفي جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومفيدة لتلبية احتياجاتهم الغذائية وأذواقهم كي يعيشوا حياة صحية موفورة النشاط.» وقد جاء هذا التعريف ليشتمل على الأركان الأربعة للأمن الغذائي:

- توفر الغذاء (بكميات كافية وبجودة مناسبة) سواء المنتج محليا أو المستورد أو من خلال المساعدات.
- الوصول إلى الغذاء - بحيث يتمكن جميع الأفراد من الحصول على موارد كافية لتلبية الاحتياجات الغذائية المناسبة. ويقصد بالموارد المجموعات السلعية التي يمكن للفرد الحصول عليها بموجب ترتيبات قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية يصطلح عليها المجتمع (بما في ذلك الحقوق التقليدية مثل الوصول إلى الموارد المشتركة).
- استخدام الغذاء - استهلاك الغذاء الكافي مع توفر خدمات الصرف الصحي الملائم، والمياه النظيفة، والرعاية الصحية، بهدف الوصول إلى حالة من الرفاه التغذوي تلبى جميع الاحتياجات الفسيولوجية. وهذا الأمر يبرز أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي.
- استقرار الغذاء - حيث يتم تأمين حصول السكان (أفرادا وأسرا) على الغذاء الكافي بشكل دائم، مع عدم وجود خطر الصدمات (مثل الأزمات الاقتصادية والمناخية) أو الأحداث المتكررة (مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي). وبالتالي فإن مفهوم الاستقرار يشتمل على بعدي التوافر والوصول للأمن الغذائي.

الأمن الغذائي في فلسطين: قامت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وبالتعاون مع الأونروا والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتقسيم الأسر الفلسطينية إلى أربع مجموعات في إطار الأمن الغذائي لعام 2014:

أسر آمنة غذائيا: الأسر القادرة على تأمين استهلاك غذائي كاف دون الحاجة إلى استخدام استراتيجيات التكيف والمواجهة، مع القدرة على تأمين الاحتياجات الضرورية الغذائية وغير الغذائية.

أسر آمنة غذائيا بشكل جزئي: الأسر التي تواجه خطر عدم القدرة على الحفاظ على استهلاك ما يكفي من الغذاء، والأسر التي لديها موارد مالية كافية ولكنها لا تستطيع توفير نظام غذائي بالمستوى المقبول.

أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة: الأسر التي تواجه صعوبات في توفير كمية أو نوعية الطعام المستهلك، وذلك بسبب محدودية الموارد المالية، وهذه الأسر غالبا ما تلجأ إلى استراتيجيات التكيف والمواجهة لتأمين احتياجات الغذاء الضرورية.



أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي الشديد: الأسر التي تعاني فجوة استهلاك كبيرة ولا تستطيع في نفس الوقت ردم هذه الفجوة من خلال سبل التقنين أو آليات التكيف.

الفقر في فلسطين: يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفقر باستخدام ميزانية الأسرة القياسية (خمسة أعضاء: اثنان بالغان وثلاثة أطفال)، ويقدم مستويين للفقر في فلسطين:

الفقر: أية أسرة قياسية تقل ميزانيتها الشهرية عن 2293 شيكل (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والسكن والرعاية الصحية والتعليم والمواصلات والنفقات المنزلية الأخرى.

الفقر المدقع: أية أسرة قياسية تقل ميزانيتها الشهرية عن 1832 شيكل (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والسكن.

مستوى المعيشة: وهو نسبة استهلاك الأسرة من الغذاء بالعلاقة مع إجمالي الاستهلاك. يقسم الجهاز المركزي للإحصاء مستوى المعيشة إلى ثلاث فئات:

مستوى مرتفع: حيث يمثل استهلاك الغذاء أقل من 30% من الاستهلاك الإجمالي.

مستوى متوسط: نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الإجمالي تتراوح ما بين 30 إلى 44%.

مستوى متدن: نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الإجمالي تتجاوز 45%.

مؤشر الجوع العالمي: هو مؤشر لقياس الجوع وسوء التغذية، ويتكون من أربعة مؤشرات لها نفس الوزن: نقص التغذية، نقص الوزن لدى الأطفال، تقزم الأطفال ومعدل وفيات الأطفال. يقسم هذا المؤشر الدول إلى 5 فئات على مقياس مكون من 100 نقطة:

جوع منخفض: 0.0-9.9

جوع متوسط: 10.0-19.9

جوع شديد: 20.0-34.9

جوع ينذر بالخطر: 35.0-49.9

جوع ينذر بالخطر الشديد: 50.0-100

نقص التغذية: وهذا المصطلح وفقاً لمنظمة الفاو هو عدم قدرة الأفراد لمدة عام على توفير الغذاء اللازم لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الطاقة اليومية.



الأهداف الإنمائية المستدامة: في عام 2015، اعتمدت البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة 17 هدفا تشتمل على 169 غاية للقضاء على الفقر، وحماية الكوكب، وضمان الرخاء للجميع بحلول عام 2030 في إطار برنامج 2030 للتنمية المستدامة.

مؤشر التنمية البشرية: هو مؤشر مركب يقيس انجازات البلدان في حقول التنمية البشرية: التمتع بحياة طويلة وخالية من الأمراض واكتساب المعرفة والحصول على مستوى معيشي لائق. ويتكون المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية: العمر المتوقع عند الولادة، متوسط سنوات الدراسة، وسنوات التعليم المتوقعة والدخل القومي الإجمالي للفرد (مقاسا بالقدرة الشرائية).

الرقم القياسي لأسعار المستهلك: يستخدم هذا المؤشر في الغالب كأداة لقياس التضخم والارتفاع في تكاليف المعيشة. ويتم حسابه عن طريق احتساب متوسط التغيرات في أسعار مجموعات محددة في سلة المستهلك. يبلغ عدد السلع والخدمات التي تدخل في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك الفلسطيني حوالي 568، ويتم احتسابها وفقا لأهميتها النسبية، حيث يشكل الغذاء حوالي 40% من إجمالي مؤشر أسعار المستهلك، وأما النقل والاتصالات فتمثل حوالي 13% والمنسوجات والملابس والأحذية تشكل حوالي 10%.

مؤشر أسعار الغذاء: يمثل مؤشر الفاو لأسعار الغذاء الأسعار العالمية للسلع الغذائية، ويتم حسابه عن طريق أخذ المتوسط المرجح لأسعار المجموعات السلعية الخمس: اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيوت، والسكر.



Credit: www.washingtonpost.com

نشرة نصف سنوية تصدر عن:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970(2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

